الأمم المتحدة

A/S-24/PV.6

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون

المحاضر الرسمية

الجلسة ٦
الأربعاء، ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠
جنيف

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الدوري (العراق).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

مقترحات للمزيد من المبادرات من أجل التنمية الاجتماعية

(أ) **استعراض وتقييم التقدم المحرز منذ القمة العالمية للتنمية الاجتماعية**

(ب) **مقترحات للمزيد من المبادرات من أجل التنفيذ الكامل لإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل القمة العالمية للتنمية الاجتماعية**

(**الرئيس بالنيابة**): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان يلقيه دولة السيد فلاديمير إرموشن رئيس وزراء بيلاروس.

السيد إرموشن (بيلاروس) (تكلم بالروسية): لقد بدأت قمة كوبنهاغن مرحلة جديدة للتعاون بين حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مجال التنمية الاجتماعية. وعززت إقامة السلام والاستقرار الاجتماعيين، وبذلك فإنها أثبتت التزام الأمم المتحدة باستراتيجية تحسين ظروف المعيشة الإنسانية.

وتستفيد جمهورية بيلاروس بشكل نشط من إعلان وبرنامج عمل قمة كوبنهاغن خلال عملية تحولها الاقتصادي. وهي تأخذ في اعتبارها الخبرات الإيجابية التي اكتسبتها البلدان الأخرى التي تقوم بإصلاح اقتصاداتها. ولكل بلد خصائصه المحددة في الميدان الاقتصادي وفيما يتعلق بسياساته الاجتماعية على حد سواء. وبالنسبة لبيلاروس كانت عملية الانتقال من الاقتصاد الموجه مركزيا بشدة إلى الاقتصاد السوقي عملية مؤلمة وصعبة.

فبالنسبة لنا سببت كارثة تشرنوبل جرحا لم يندمل. فأكثر من ٠٧ في المائة من المساحة الكلية الملوثة بالإشعاع تقع داخل بلادنا. ويقدر الخبراء أن الأضرار التي لحقت بجمهوريتنا تعادل ٢٣ مرة حجم ناتجنا المحلي الإجمالي السنوي.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-60230 (A)

ونحن نقدر قيام الأمم المتحدة بتنفيذ البرنامج الذي وضعته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) من أجل تشرنوبل، والذي مكننا من أن نخفف قليلا من أثر المشاق التي سببتها تلك الكارثة. ونحن ما زلنا نأمل أن يستمر هذا العمل. وبالنيابة عن حكومة بيلاروس أعرب عن امتناننا المخلص للمنظمات الخيرية من ألمانيا وإيطاليا واليابان واليونان والبلدان الأخرى التي ساعدت الذين عانوا من الكارثة التي وقعت في محطة تشرنوبل للقوى النووية. وأود أن أضيف إلى ذلك أن كل ما تم عمله حتى الآن قد مكننا من تحقيق قدر كبير من التقدم، إلا أن عواقب الكارثة التي وقعت في محطة القوى النووية تلك ستظل تؤثر ليس فقط على جمهورية بيلاروس وحدها، بل أيضا على بلدان مجاورة أخرى طيلة عقود بل وقرون قادمة. وفي هذا الصدد، أود أن أطلب من المجتمع الدولي، لصالح بلدان العالم الأخرى، أن يوحد جهوده لمساعدة جمهورية بيلاروس في التغلب على آثار كارثة محطة تشرنوبل للقوى النووية.

إن التكاليف المتصلة بالقضاء على الأسلحة التقليدية تمشيا مع المعاهدات الدولية أجهدت كثيرا اقتصاد بيلاروس. ومع ذلك، فإن جمهوريتنا نفذت بالكامل التزاماتها تجاه المجتمع الدولي في هذا المجال رغم مشاكلها الراهنة وبمساعدة ضئيلة مع الأسف من الدول الأعضاء في المنظمات الدولية.

ونموذجنا الوطني للتنمية ذو منحى اجتماعي نحو اقتصاد السوق وهو يسمح بمزج مبادرات وتنافس القطاع الخاص مع المشاركة النشطة للدولة، بغية الجمع بين الكفاءة الاقتصادية والحماية الاجتماعية رفيعة المستوى لمواطنينا.

وكانت الفترة بين عام ١٩٩٦ وعام ١٩٩٩ حاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية بيلاروس، نظرا لأنه قد تم خلال تلك المرحلة الحاسمة التغلب على ظواهر الأزمات التي حدثت في البلاد في الفترة السابقة. وخلال تلك السنوات الأربع، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧٢ في المائة، بينما زاد الإنتاج الصناعي بنسبة ١٥ في المائة. وسهلت جهودنا الرامية إلى كفالة النمو الاقتصادي تحسين سوق العمل. وأصبح معدل البطالة الآن لا يزيد على ٢ في المائة من مجموع الأفراد النشطين اقتصاديا من السكان.

وتحسنت عدة مؤشرات لمستويات المعيشة للسكان. فزادت الأجور الحقيقية بنسبة ١٥٠ في المائة خلال تلك السنوات الأربع، بينما ارتفعت بنسبة ٦١ في المائة خلال الأشهر الخمسة الأولى من هذه السنة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وبمساعدة من الدول، أمكن خلال تلك السنوات الأربع تحسين الظروف السكنية لأكثر من ٥٤١ ٠٠٠ أسرة.

وتكفل جمهورية بيلاروس تنمية متوازنة في المجالات الاجتماعية المتصلة بجميع جوانب الحياة.

ويسير إصلاح النظام التعليمي على قدم وساق. وقد حققت جمهوريتنا مستوى عاليا بشكل معقول في تعليم القراءة والكتابة للبالغين يزيد على ٨٩ في المائة. ويوجد حاليا ٢٦٢ طالبا جامعيا بين كل ١٠ ٠٠٠ شخص مقيم، وبذلك تكون جمهورية بيلاروس قد تساوت مع متوسط المستوى الأوروبي. ونحن نمارس الحق في التعليم اليوم بنشاط أكثر من أي وقت مضى. واستطاعت الدولة أن تحافظ على مستوى من أموال الميزانية المخصصة لاحتياجات التعليم بنسبة تبلغ ٦,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتتمثل مهام جمهوريتنا خلال السنوات الخمس القادمة في العمل على الاقتراب من مستوى استهلاك البضائع والخدمات في البلدان المتقدمة النمو، بغية ضمان وجود عمالة رشيدة والاستجابة للمعايير الدولية للحماية الاجتماعية. وتستهدف سياسة الدخل زيادة الحد الأدنى لمستوى الضمانات الاجتماعية وضمانات العمل التي تقدمها

الدولة والتي ينبغي أن تكون مطابقة تطابقا حقيقيا مع الحد الأدنى اللازم لتكاليف المعيشة. وتتمثل مهمتنا في رفع المستويات التي تحددها الدولة بشكل تدريجي حتى تقترب بصورة متزايدة من مستوى الأجور الكافية للمعيشة الكريمة.

وفي المستقبل القريب، تقضي الخطة، كجزء من إصلاح المعاشات، بإدخال نظام محاسبي فردي لاشتراكات الضمان الاجتماعي ولتبسيط إجراءات المعاش المبكر من خلال إنشاء نظام للمعاشات المهنية للذين يعملون في ظل ظروف خاصة ولأنماط منتقاة من الأنشطة المهنية. ولدينا عدد من المزايا للمحاربين القدامى وللأشخاص المعوقين.

ولا تزال قضايا الأسرة، ورعاية الأمومة، وحماية الأطفال من الشواغل الأساسية لسياستنا الاجتماعية.

وفي السنوات الأخيرة، انخفض حجم الملوثات المنبعثة في جو بلادنا. وأصبحت أراضي جمهوريتنا خالية من الأسلحة الكيميائية والأسلحة النووية على حد سواء. وفي هذا الصدد، نحن من بين البلدان التي تخلت برغبتها عن مركزها كدولة حائزة للأسلحة النووية.

لقد وصل المجتمع الدولي إلى نتيجة مؤداها أن من مهامه الرئيسية تقديم مساعدة شاملة إلى البلدان التي تمر بمرحلة التحول إلى اقتصادات السوق. ونحن نشعر بارتياح إذ نلاحظ أن مشروع الوثيقة الختامية لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة تتضمن أحكاما تستجيب لشواغل البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال الاقتصادي، بما في ذلك بيلاروس. ونحن نؤيد بإخلاص هذه المبادرة.

وأود أيضا أن أشدد على الدور الهام الذي تضطلع به الندوة الإقليمية المعنية بالسياسة الاجتماعية والاقتصادية في فترة تثبيت الاقتصاد الكلي في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال الاقتصادي، التي عقدت في أشقباد في عام ١٩٩٩. ولدى قيام بيلاروس بوضع سياستها الاجتماعية والاقتصادية، فإنها ستأخذ في الاعتبار التحليل الذي أجري للوضع الراهن في هذه البلدان والتوصيات التي قدمت بشأنه.

وأنا على يقين بأن هذه الدورة الاستثنائية ستكفل إشراك التعاون الدولي بكل أشكاله بحيث يمكن تنفيذ سياسة اجتماعية فعالة تلبي الاحتياجات الوطنية ومصالح كل فرد.

(**الرئيس بالنيابة**): أشكر رئيس وزراء بيلاروس على بيانه.

وتستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان يدلي به فخامة السيد بول بايا رئيس جمهورية الكاميرون.

الرئيس بايا (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة الجمعية العامة. واسمحوا لي أيضا أن أزجي الشكر إلى سلطات سويسرا وشعبها على ما أبدوه من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة.

لقد حددنا معا قبل خمس سنوات، لدى اجتماعنا في كوبنهاغن بمناسبة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، في الإعلان وبرنامج العمل، المبادئ والتوجيهات الرئيسية لتقدم اجتماعي في السنوات المقبلة – تقدم لم يكن أحد يشك في ضرورته. وهذا التوافق في الآراء، الذي كان حدثا مشهودا بحد ذاته، دحض فكرة أن التفاوت الاجتماعي ينجم عن نوع من الخلل المتأصل في المجتمعات البشرية. وبالطبع لم نكن متوهمين؛ فكنا نعلم أن تحليل الآفات الاجتماعية وشجبها لن يكفي لجعلها تتلاشى بمفعول سحري. ولم يكن يخفى علينا أنه سيلزم التصارع معها بشجاعة وتصميم.

أين نحن من هذا بعد مرور خمس سنوات على مؤتمر كوبنهاغن؟ وما آلت إليه الالتزامات الرسمية التي تعهدنا بها في عاصمة الدانمرك؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة هي عين الغرض من هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي أتينا من أجلها إلى جنيف.

واسمحوا لي أن أقول صراحة إنه على الرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها حكومات عديدة، فإننا لا نزال بعيدين عن الهدف. واسمحوا لي أن أذكر ببعض الالتزامات المقطوعة: العمالة الكاملة، والتكامل الاجتماعي، والتحاق الجميع بالتعليم وانتفاعهم بالرعاية الصحية، والمساواة بين الرجل والمرأة، وهكذا دواليك. وهذه المشاكل تمثل تحديات واضحة يجب علينا مواجهتها بإيجاد حلول جديدة باستخدام أساليب جديدة تأخذ في الاعتبار عولمة التجارة – أو، بعبارة أخرى، العولمة ذاتها.

ولكني أود أن أركز، على غرار ما فعلت قبل خمس سنوات، على نقطة عزيزة عليّ بشكل خاص. فبينما كثيرا ما يوجد تفاوت اجتماعي صارخ في كل بلد من بلداننا، غنيا كان أو فقيرا، فلا يزال هناك عنصر من عناصر التفاوت لا يمكن احتماله. وأعني بذلك الفجوة الاجتماعية التي تفصل بين الشمال والجنوب. وحينما أقول الجنوب فأنا أعني أفريقيا، التي نص أحد التزامات كوبنهاغن على ضرورة تعجيل التنمية بها.

واسمحوا لي أن أفسر ما أعني بوضوح. إن ما أرمي إليه ليس توجيه النقد لأي فرد أو اتهامه. إني أظل مقتنعا بأن مصير الأفريقيين هو بأيديهم، وأن عليهم قبل كل شيء أن يعتمدوا على إرادتهم للنهوض من التخلف. إني أدرك أن الهيئات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال لا الحصر، وكذلك شركاءنا الثنائيين، الذين أود أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم الشكر لهم، قد قدموا وما زالوا يقدمون لنا دعما كبيرا نزيها. بيد أنني أعلم أيضا أننا إذا أردنا النجاح، فإن هذا الدعم، شأنه شأن الجهود التي نبذلها، ينبغي أن يكون متناسبا مع المشاكل التي لا تزال أفريقيا تواجهها. وتشمل هذه المشاكل عدم التكافؤ في معدلات التبادل التجاري، وعبء الديون الساحق، وانتشار الأوبئة، والحروب الأهلية والحروب بين الدول، وتشريد السكان، والكوارث الطبيعية، وسوء التغذية، وسوء الحكم، والفساد، وهلم جرا.

ولئن كانت بعض هذه الآفات تندرج في إطار مسؤولية الحكومات الأفريقية إذا جاز لي القول، فمن الواضح أنه لن يمكن حل معظمها إلا بواسطة التضامن الدولي. هل يمكن حقيقة تصور أن تظل قارتنا متخلفة على الدوام عن سائر العالم في التنمية الاقتصادية، علما بأن هذه التنمية هي العامل الذي يحقق التقدم الاجتماعي؟ إنه من المقتضيات الأخلاقية للمجتمع الدولي أن يحول دون تهميش أفريقيا. ومن الواضح أيضا أن من مصلحته تماما ألا يحدث ذلك.

كلنا يعلم أن التخلف، والفقر الذي يقترن به، يولدان عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويؤديان من ثم إلى أخطار محتملة تتهدد السلام والأمن. ولكن دعونا نشير من ناحية أخرى إلى أن الفقر هو بوضوح السبب الأساسي لموجات الهجرة من الجنوب التي تصل إلى البلدان الغنية. ولذا، فإن التنمية الاجتماعية ليست فقط أولوية لنا جميعا؛ بل إنها حتمية.

وعلى الرغم من الصعوبات المتواترة في التوفيق بين القيود الاقتصادية والمطالبات بالتنمية الاجتماعية، سعت الكاميرون جاهدة في السنوات الأخيرة إلى وضع هذه المطالبات في سياقها الصحيح. وساعدها في ذلك المناخ السياسي المواتي، وعودة النمو، والسيطرة على التضخم، والمعونة التي تلقتها من شركائها الأجانب، التي أود التشديد عليها مرة أخرى. ومن بين هذه الجهود، أذكر أولا المحافظة على السلام والأمن والاستقرار، وتعزيز الديمقراطية، وسيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وأود أيضا أن أشير إلى اعتماد وتنفيذ إعلان ١٩٩٨ بشأن استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر؛ والإعلان الخاص

بالسياسة العامة لقطاع الصحة، والقانون الإطاري للصحة الذي يركز على مكافحة الأوبئة؛ وقانون ٨٩٩١ الخاص بالمبادئ التوجيهية للمدارس والاستراتيجية التعليمية الجاري الانتهاء من إعدادها؛ وخطة العمل الوطنية للتغذية وبرنامج الأمن الغذائي؛ ووثيقة السياسة الوطنية للعمالة الجاري استكمالها حاليا؛ واستراتيجية المناطق الحضرية الجديدة؛ وبرنامج الحكم الوطني؛ وبرنامج مكافحة الفساد.

يتضح مما تقدم أن النهوض بكرامة الإنسان يشغل صميم اهتماماتنا. وبالطبع اتخذت إجراءات لتنفيذ التدابير المعتمدة. ونجم عن ذلك على وجه الخصوص زيادة ملحوظة في معدل الالتحاق بالمدارس، الذي كان قد أرتفع بالفعل بحلول عام ٦٩٩١ إلى ٥٧ في المائة، والذي سيستمر في التحسن عقب قرار الحكومة بجعل التعليم الابتدائي العام مجانيا.

وفضلا عن ذلك، تم تعزيز الغطاء الطبي بشكل كبير بإنشاء مراكز صحية عديدة ومركز وطني لتوفير الأدوية الأساسية.

وفيما يتعلق بمعدل البطالة، فإنه ينخفض تدريجيا مع عودة النمو، وإن كان لا يزال مرتفعا. وأخيرا، أُتخذ زمام مبادرات هامة، بمشاركة الشعب، لضمان الاندماج الاجتماعي لأشد طبقات المجتمع ضعفا.

وبالتأكيد علينا أن نعترف بأن المهمة أمامنا تظل ضخمة. ولكننا عقدنا العزم على مواصلة الجهود. وكما قلت في كوبنهاغن – وأرجو أن تسامحني الجمعية على تكرار ما قلته في ذلك الحين – إن التنمية الاجتماعية هي الهدف النهائي للنمو الاقتصادي. المسألة مسألة إنصاف، وهي أحد مقتضيات التضامن الوطني.

هذا ما تهتدي به إجراءاتنا. ومن نافلة القول إننا ملتزمون، وفاء بالمثل العليا للأمم المتحدة، بمبادئ وتوجيهات مشروع الإعلان وبرنامج العمل.

وأنا شخصيا ليس لدي أي شك في أن هذه الاجتماعات، التي تستلهم الشعور بالكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية والحاجة إلى التضامن الدولي، ستمثل معلما وستسوغ الآمال التي علقها شعبنا عليها.

الرئيس بالنيابة: أشكر رئيس جمهورية الكاميرون على بيانه.

والآن أعطي الكلمة لمعالي السيد فام غيا خييم، نائب رئيس الوزراء في فييت نام.

السيد فام غيا خييم (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): نيابة عن حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية، أود أن أقدم لرئيس الجمعية العامة ولجميع الممثلين الحاضرين هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالتنمية الاجتماعية، أحر تحياتنا.

يتفق وفد فييت نام مع التقييمات الواردة في مشروع الوثيقة المتعلقة بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية. ونرى أن أبرز النتائج المحققة حتى الآن هو توصل المجتمع الدولي إلى توافق الآراء بشأن أهمية التنمية الاجتماعية والأولوية العليا التي توليها البلدان للتنمية الاجتماعية سعيا إلى تحقيق الأهداف والسياسات الإنمائية العامة.

إن نجاح المؤتمر الدولي بشأن مبادرة ٠٢/٠٢، الذي حظيت حكومة فييت نام باستضافته في هانوي في تشرين الأول/أكتوبر، كان تعبيرا قويا عن وعي المجتمع الدولي بأهمية التنمية الاجتماعية. ونلاحظ بارتياح أن كثيرا من البلدان قد وضعت في السنوات الأخيرة ونفذت بنجاح برامج للحد من وطأة الفقر وخلق الوظائف والاندماج الاجتماعي، مما حسن

الأوضاع المعيشية لشعوبها وترك أثرا إيجابيا على التنمية الاجتماعية.

بيد أن الكثير من التحديات والصعوبات لا يزال يتعين على كل بلد، وعلى المجتمع الدولي بأسره، التغلب عليها. فنحن نشهد اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء داخل البلدان وفيما بينها. كما أن كثيرا من البلدان النامية يزداد تخلفها شدة. والحروب والصراعات الطائفية والدينية تستنفد مواردنا الوطنية التي يمكن لولا ذلك استخدامها في أغراض التنمية الاجتماعية. وفي وقت تسهم فيه الاقتصادات القائمة على المعارف بشكل متزايد في نمو الاقتصاد العالمي، يقل عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس في كثير من البلدان النامية عن ٥٠ في المائة. ويظل جزء كبير من سكان العالم يعيشون في الجوع وفي ربقة الفقر. وإضافة إلى جميع هذه الاعتبارات، أصبح نقص التعليم والبطالة أرضا خصبة لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وغيره من الآفات الاجتماعية مثل إدمان المخدرات، والفساد، والتهريب، والجريمة المنظمة.

وفي هذا السياق، يؤيد وفد فييت نام أن ضرورة تعزيز التضامن والتعاون الدوليين في حل المسائل الاجتماعية الملحة للأمم وفي النضال من أجل التنمية الاجتماعية أصبح حقا أكثر أهمية وإلحاحا من أي وقت مضى. فالتضامن والتعاون ضروريان في الجهود الرامية إلى إصلاح المؤسسات والنظم الدولية في التجارة، والاستثمار، والملكية الفكرية، والبيئة، والمجالات الأخرى لجعلها تتسم بالعدل وعدم التمييز بغية زيادة فعالية المساعدة والخدمات المقدمة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا.

وبنفس روح التضامن والتعاون، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تعامل البلدان النامية معاملة تفضيلية فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق ونقل التكنولوجيا وإعادة هيكلة الديون وتخفيضها وإلغائها. وبينما نعرب عن عظيم تقديرنا للبلدان المتقدمة التي توفي بتعهداتها بتخصيص ما لا يقل عن ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، فإننا نناشد البلدان الأخرى أن تحذو حذوها. ويحدو وفد فييت نام الأمل أن تشيع في الوثيقة الختامية لهذه الدورة الاستثنائية روح التضامن والتعاون الدوليين. وأنا موقن بأننا سننجح في ذلك.

وتظل حكومة فييت نام تؤمن بأن السياسات الاجتماعية العادلة، المرسومة سعيا إلى تحقيق سعادة الشعوب، تشكل قوة محركة شديدة لإطلاق العنان لقدرات الشعب الإبداعية لبناء الأمة. إن النهج الأساسي المتسق الذي نتبناه إزاء السياسات الاجتماعية – الاقتصادية يتمثل في الربط بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. فالاستثمار الحكومي في القطاعات الاجتماعية يتزايد ويمثل أكثر من ٥٢ في المائة من ميزانية الدولة السنوية، مع إيلاء أولويات خاصة للاستثمار في الحد من وطأة الفقر، وخلق الوظائف، والتعليم، والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى. ونتيجة لذلك، انخفض معدل الفقر من ٠٢ في المائة في عام ٥٩٩١ إلى ١١ في المائة في عام ٠٠٠٢. وفي عام ٠٠٠٢، تم تحقيق أهداف محو الأمية وتعميم التعليم الابتدائي على نطاق الأمة. هذا وينتفع ما يزيد على ٠٩ في المائة من السكان بخدمات الرعاية الصحية. وتم تخفيض معدل الزيادة السكانية من ١,٨ في المائة إلى ١,٣٥ في المائة حاليا، ونالت فييت نام في عام ٩٩٩١ جائزة الأمم المتحدة للسكان على نجاحها هذا. وتصل المياه النقية إلى ٠٦ في المائة من الأسر؛ ويغطي البث التليفزيوني ٠٨ في المائة من الأراضي الوطنية، ويغطي البث الإذاعي ٠٩ في المائة منها. وقد تحسنت سبل العيش للفئات المحرومة والضعيفة تحسنا كبيرا، وتحسن بذلك اندماجها في المجتمع الوطني.

وحكومة فييت نام الآن بصدد رسم استراتيجية اجتماعية اقتصادية إنمائية للفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠. وعلى الرغم من أن البلد ما زال فقيرا، وتعاني ميزانيته العامة من العجز، فضلا عن كون الموارد المالية محدودة، فإننا سنواصل إيلاء أولوية عليا في صياغة استراتيجيات التنمية الاجتماعية، لا سيما التشجيع على التعليم والتدريب بهدف رفع مستوى المعرفة لدى الناس، وتنمية الموارد البشرية ورعاية المواهب. وسنركز قصارى جهدنا على التشجيع على زيادة مشاركة المجتمع أجمع، لا سيما المؤسسات الجماهيرية، في عملية التنمية الاجتماعية. وسنبذل جهودا مماثلة لتحسين النظام القضائي وتحقيق الإصلاح الإداري.

ختاما، أود من على هذا المنبر أن أعرب عن امتناننا للبلدان والمنظمات الدولية، لا سيما مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، في جميع أنحاء العالم لما قدمته لنا من مساعدة وتعاون قيمين خلال السنوات الأخيرة، ويحدونا الأمل أن نحظى بهما في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد وين جياباو، نائب رئيس مجلس الدولة في الصين.

السيد وين جياباو (الصين) (تكلم بالصينية): إننا مجتمعون هنا في الوقت المحدد، ونحن على أعتاب قرن جديد، في مدينة جنيف الخلابة، كي نستعرض معا تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن المعتمدين قبل خمس سنوات، ونلخص إنجازات وتجارب مختلف البلدان في مجال التنمية الاجتماعية، ونعقد، في ظل عملية العولمة الاقتصادية، مناقشات عن كيفية تحقيق التنمية الاجتماعية التي تعود بالنفع على جميع شعوب العالم. وإننا على اقتناع بأن هذه الدورة ستكلل بالنجاح بتضافر جهود جميع الوفود الحاضرة.

عندما ننظر إلى الوراء إلى السنوات الخمس المنقضية منذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، نلاحظ بسرور أن مسألة التنمية الاجتماعية حظيت في السنوات الأخيرة باهتمام المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى، وأنها أوليت أولوية عالية بشكل متزايد في استراتيجيات التنمية الوطنية في بلدان مختلفة. كما يجري بانتظام تعزيز الإجراءات الوطنية والتعاون الدولي بهدف استئصال شأفة الفقر وتوسيع نطاق العمالة والاندماج الاجتماعي. وقد حققت بلدان مختلفة في العالم تقدما في التنمية الاجتماعية، وإن كان بدرجات متفاوتة.

بيد أن علينا أن ندرك باعتدال أن التنمية الاجتماعية العالمية ما زالت لا ترقى إلى مستوى التوقعات. فلا تزال الشعوب تعاني في بعض البلدان والمناطق من ويلات الحرب والاضطرابات بسبب اندلاع صراعات إقليمية وحروب محلية من حين لآخر. ولا تزال الهوة بين الشمال والجنوب تزداد اتساعا، وتواجه البلدان النامية تحديات هائلة. وقد ازداد حجم سكان العالم الذين يعيشون في ربقة الفقر، مما يترك كثيرا من الناس عاجزين عن توفير الوسائل الأساسية للبقاء والتنمية. وهذه الحقائق الفجة تقول لنا إن تحقيق التنمية الاجتماعية العالمية معركة عسيرة تستدعي بذل جهود ممتدة لا تعرف الكلل من جانب جميع الحكومات والشعوب والمجتمع الدولي. والحكومة الصينية على استعداد للعمل بنشاط مع البلدان الأخرى من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي العالمي.

وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أركز باسم حكومة الصين على النقاط الأربع التالية: أولا، إن المسؤولية عن حفظ السلام وتعزيز التنمية مسؤولية يشترك في تحملها الجنس البشري بأسره. فبينما يدخل الإنسان القرن الجديد، يظل السلام والتنمية الموضوعين الرئيسيين اللذين يشغلان بال العالم. وتهيئة دولية يسودها السلام والاستقرار شرط

لا غنى عنه لتحقيق التنمية الاجتماعية للبشر. وتظل الصين على رأيها بأنه ينبغي تناول الشؤون الدولية وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن على كل بلد التزاما بحفظ السلام. وقد شهد القرن الماضي إنجازات هائلة لم يشهد التاريخ مثلها في التنمية الاجتماعية للمجتمع الإنساني. ومن المهام المكرسة المنوطة بالحكومات والشعوب في العالم تحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسعي إلى تقدم وازدهار مشتركين للبشرية في القرن الجديد.

ثانيا، ينبغي احترام حق أي بلد في أن يختار بحرية طريقة لتحقيق التنمية في ضوء أوضاعه الخاصة. إننا نعيش في عالم متنوع زاهٍ. ونظرا للاختلاف بين البلدان من حيث البيئة والتاريخ والتقاليد الثقافية والنظم الاجتماعية وأوجه التباين في مستويات تنميتها الاقتصادية، فليس من الممكن أن نطلب من جميع البلدان أن تطبق نموذجا إنمائيا موحدا. فينبغي احترام التنوع العالمي. كما ينبغي دعم مبدأي المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان. وينبغي أن يكون الشعب هو الذي يبت في الشؤون الداخلية للبلد، كما ينبغي أن يكون للبلدان النامية الحق في أن تختار، في ضوء أوضاعها الخاصة، طريق التنمية الذي يلائم سماتها الوطنية الخصوصية.

ثالثا، إن العولمة الاقتصادية تقتضي على وجه السرعة إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد عادل ومعتدل. فالعولمة الاقتصادية اتجاه للتنمية الاقتصادية لا مندوحة منه، كما أنها توفر فرصا جديدة لبلدان العالم. ومع ذلك، وبسبب قسوة النظام الاقتصادي الدولي غير المنطقي، لم تحقق عملية العولمة النفع لجميع البلدان بشكل متساو. فتحقيق تقدم اجتماعي حقيقي تستفيد منه جميع البلدان يتطلب إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد عادل ومعتدل. فجميع البلدان، كبيرة كانت أو صغيرة، قوية أو ضعيفة، غنية أو فقيرة، أعضاء على قدم المساواة في الأسرة الدولية، ومن حقها جميعا المشاركة في المناقشات وفي صياغة ''قواعد اللعبة'' بالنسبة للشؤون الدولية. وينبغي إيلاء القدر الكافي من الاهتمام للاقتراحات والمطالبات المعتدلة للبلدان النامية. وينبغي في هذا الصدد أن تؤدي المنظمات الدولية، لا سيما الأمم المتحدة، دورا أكبر. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تسوي مسألة مديونية البلدان التي تعاني من الفقر على نحو عادل ومعقول، مع مراعاة المصالح المشتركة للبشرية، وأن تزود البلدان النامية برأس المال والمساعدة التقنية دون وضع أي قيود سياسية.

رابعا، تظل التنمية الاقتصادية والاجتماعية مهمة مركزية للبلدان النامية. فالفقر والبطالة مشكلتان حادتان تواجهان البلدان النامية. والسبيل إلى حلهما يكمن في التنمية الاقتصادية. وهذه مهمة كبرى على المجتمع أن ينهض بها، في مسيرته في القرن الجديد، لتمكين البلدان النامية من تحقيق النمو والازدهار.

وهذه المهمة تستدعي أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة والدعم، والأهم من ذلك أن تبذل البلدان النامية ذاتها الجهود المطلوبة. فيجب عليها أن تتمشى مع العصر، وتتبنى استراتيجيات إنمائية محكمة التصميم، وتحافظ على الاستقرار الاجتماعي على الدوام، وتعكس إلى الأبد اتجاه تأخرها، وتعمل على تهيئة مستقبل أفضل بالاعتماد على العمل الجاد لجميع شعوبها.

وقد بذلت الحكومة الصينية على مدى السنوات الخمس الماضية الجهود للوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. فحققت الصين تنمية اقتصادية دائمة وحثيثة ومتينة، فضلا عن التقدم في مجالات التعليم والعلوم والتكنولوجيا والصحة والرياضة وفي مجالات اجتماعية أخرى. وطوال سنوات من العمل الشاق، حقق ١,٥٢ مليار صيني قفزة تاريخية من حياة الكفاف إلى حياة مريحة نسبيا. وأولت الحكومة الصينية اهتماما خاصا للقضاء

على الفقر، ونجحت، أساسا بفضل جهودها الذاتية، في تخفيض عدد السكان الريفيين الفقراء من ٠٥٢ مليونا في عام ٨٧٩١ إلى ٤٣ مليونا في عام ٩٩٩١. وبحلول نهاية هذا العام، سيكون بوسعنا تلبية كل الاحتياجات الأساسية تقريبا لسكاننا الريفيين الفقراء.

وتولي الحكومة الصينية أيضا اهتماما كبيرا لحماية الحقوق والمصالح المشروعة للمعوقين. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، ارتفعت نسبة الأطفال المعوقين الملتحقين بالمدارس من ٠٢ في المائة إلى أكثر من ٠٧ في المائة، كما زادت نسبة المعوقين العاملين من ٦٧ في المائة إلى ٣٧ في المائة. وتطورت أيضا خدمات تأهيل المعوقين.

إن التطور والتقدم في الصين – وهي أكبر بلد نام في العالم – يشكل إسهاما في التنمية الاجتماعية العالمية. وقد تواجه الصين صعوبات وتحديات في طريقها إلى التنمية. فضغوط السكان والعمالة والفقر والهوة بين سكان الحضر وسكان الريف وفيما بين المناطق المختلفة، والقيود المتزايدة الحدة المفروضة على الموارد والبيئة، هي من بين المشاكل التي تواجهها الصين. إننا لا نقلل من شأن الصعوبات، ولدينا الثقة والتصميم والقدرة على التصدي لهذه المشاكل في طريقنا نحو التنمية.

وفي فجر القرن الجديد يتطلع الإنسان إلى مستقبل مشرق. وهذه هي الأمنية التي تتقاسمها شعوب العالم حتى تصبح الحرب والجوع والفقر من مخلفات الماضي، وحتى يسود السلام والرخاء والتقدم القرن الجديد. إن الحكومة الصينية وشعبها على استعداد للعمل دون كلل مع سائر حكومات وشعوب العالم لتحقيق ذلك الهدف.

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن لبيان من معالي السيدة أورلندا سانتوس فيريرا، وزيرة العمالة والتدريب والتعليم الخاص في الرأس الأخضر.

السيدة سانتوس فيريرا (الرأس الأخضر) (تكلمت بالبرتغالية، قدم الوفد النص الفرنسي): كانت إحدى السمات الرئيسية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن، حسن توقيته. فبعد سنوات قليلة من بدء عصر جديد في الحياة الدولية، في بداية التسعينات، تسارعت خطى العولمة بشكل كبير. وسريعا ما اتضح أن البعد الاقتصادي للعولمة – وهو الجانب الأكثر بروزا والأشد أثرا – لا يمكن كبح جماحه، ناهيك عن القضاء عليه، مما أثار مشاعر بالشك وانعدام الأمن في كثير من البلدان وداخل قطاعات كبيرة في مجتمعات تلك البلدان وفي أماكن أخرى.

وقد كان مؤتمر كوبنهاغن لعام ٥٩٩١، بوصفه إجراء سياسيا، حدثا مشهودا لأنه أوضح، على نطاق كبير وعلى أعلى المستويات، أنه لا يمكن مطلقا اعتبار البعد الاجتماعي للتنمية منتوجا متأخرا للنجاح الاقتصادي، ولا حتى منتوجه الثانوي الملازم له. وجرى التأكيد دون لبس أو غموض على أن التنمية الاجتماعية تمثل هدفا بذاتها، على خلاف ما كانت عليه في الثمانينات، عندما لم تكن تعتبر سوى متغيرات اجتماعية تؤخذ في الاعتبار في الترويج للتنمية.

وبعد خمس سنوات، تنعقد هذه الدورة الاستثنائية لتقييم الفترة المنقضية منذ مؤتمر كوبنهاغن باستخلاص الدروس الأكثر أهمية واستعراض الاستراتيجيات الملائمة وتجديدها لبلوغ أهدافنا. وإننا ننظر الآن إلى تلك الأهداف من خلال منظور أوضح حيث أن السعي إلى التنمية يجري تناوله هنا في سياق عالم يسير نحو العولمة.

إن العملية التي نحن بصددها الآن تتسم بالتعقد المتأصل لموضوع لا نزال ندرسه، ولا يزال هو أيضا يتأثر بالجدل الطويل الأمد بشأن أدوار ومسؤوليات الخطط

الوطنية والدولية والإعلان السياسي المقرر أن نعتمده سيعترف بأن الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني تبذل، بشكل عام، جهودا مستمرة لزيادة الرفاه الاجتماعي. غير أن ثمرة هذه الجهود تظل غير كافية وغير متكافئة.

وإذا ما نظرنا إلى الشعارات الأساسية لالتزامات كوبنهاغن، مثل القضاء على الفقر، وهدف العمالة الكاملة، والاندماج الاجتماعي، نجد أن التقدم المحرز في بعض المناطق في مجال القضاء على الفقر يتناقض مع تدهور الأوضاع في مجتمعات أخرى، وأن التفاوت الكبير مستمر، أو قد تفاقم، في مجالين: ففي العمالة، جميع المكاسب المتواضعة المحققة هشة وغير متكافئة؛ أما الاندماج الاجتماعي، الذي يعتمد على عوامل منها الفقر والعمالة وعوامل كثيرة أخرى، فيبدو صعبا بشكل متزايد.

خمس سنوات فترة ليست بالتأكيد طويلة جدا من حيث تقييم أثر مؤتمر قمة كوبنهاغن في تغيير السيناريو الاجتماعي على نطاق العالم. ولكن تصورنا في هذه المرحلة يبعث على قلق بالغ لأننا نبذل فيما يبدو جهدا شاقا. ولا يبدو أننا بصدد كسب المعركة.

إن بلدي، الرأس الأخضر، يواجه عقبات جمة في طريق التنمية، مثل وضعه كدولة جزرية صغيرة أقل نموا، كانت ضحية للقحط لفترة طويلة. ومع ذلك، كرس بلدي حصة كبيرة من طاقته المؤسسية وموارده المالية واستثماراته للقطاع الاجتماعي. ويبلغ معدل الفقر في الرأس الأخضر ٠٣ في المائة، ويبلغ معدل الفقر المدقع ٤١ في المائة؛ ويقترب معدل البطالة من ٥٢ في المائة. ولكن سياساتنا مكنت الرأس الأخضر من تحقيق مكاسب اجتماعية كبيرة على مدى السنوات، إذ ارتفع متوسط العمر إلى ما بين ٠٧ و ١٧ سنة، كما زاد معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي إلى ٠٠١ في المائة و ٠٣ في المائة تقريبا على التوالي.

وهذه المكاسب تدعمها حاليا المساعدة الإنمائية الرسمية، ولكن الاتجاه الإيجابي للمؤشرات الاقتصادية في الرأس الأخضر يعتبر مسوغا لسحب المساعدة التي يمنحنا إياها شركاؤنا الدوليون قديمو العهد. إن سحب هذه المساعدة السابق للأوان سيكون له، إذا حدث، أثر اقتصادي واجتماعي يتعارض مع أهداف الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر كوبنهاغن وبرنامج عمله.

إننا نسلم اليوم بالارتباط غير القابل للانفصام بين النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، وإصلاح البيئة، والسلام، والأمن. هذه العناصر كلها ضرورية لنجاح المجتمع الإنساني. وليس بوسعنا أن نختار أولوية أو أولويتين بأمل أن يكون النجاح حليفنا على أي حال. فاستراتيجية واحدة فقط سيحالفها النجاح هي: العمل الجماعي النشيط على جميع الجبهات في آن واحد.

إضافة إلى هذا الشرط الهام اللازم للنجاح، ثمة مسألة أخرى تتمتع بنفس القدر من الأهمية، تتعلق بطبيعة وواقع التكافل العالمي.

ولئن كنا نقر بأن العولمة تلقى قبولا فعليا من حيث أنها تفرض مخاطر وتوفر فرصا غير مسبوقة، فإننا نؤمن بقدرتها الأساسية على أن توضح لنا، تدريجيا وحتميا، كيف يرتبط في نهاية المطاف تقدم البعض، بل وبقاؤهم، بتقدم وبقاء الجميع. والواقع أنه لا يمكن، إلا في سياق أكثر تماسكا للعولمة، اختبار مفهوم المجتمع الدولي الذي أوضحناه ببلاغة على مدى عقود، وكذلك أساسه القائم على التكافل المستند إلى شبكات الترابط.

وبسبب القيود المواجهة فيما يتعلق بالتضامن وبطبيعة ما يسمى بالتجارة الحرة، لا يزال الإنسان يفتقر إلى الإرادة السياسية الدائمة والثابتة. بيد أنه يمكن تحقيق هذا الهدف إذا ما أصبح التكافل الذي تدعمه العولمة كحافز، أمرا

ضروريا متزايد الوضوح. ولا بد أن يتجاوز مفهوم المجتمع الدولي مرحلة كونه فكرة صحيحة من الناحية السياسية لا تترتب عليها آثار على الحكم على أي مستوى، ولا بد من ترجمتها إلى واقع دينامي بشكل متزايد. وعند ذلك الحين فقط، سيوفر المجتمع الدولي في نهاية الأمر السبيل لإقامة نوع من التعاون غير موجود بعد – تعاون تلتزم به جميع الأطراف المعنية دون تحفظ.

ومن الصعب التصدي للمسائل الاجتماعية بالقدر الكافي في غياب إطار اقتصادي سليم على الصعيدين الوطني والدولي. وعلاوة على ذلك، لا يمكن لأي قوة خارجية أن تحل محل الزخم الذي تولده الدينامية المطلقة العنان للقوى الاجتماعية داخل أي بلد نام. وذلك الزخم لا يمكن أن يولد إلا عن اختيار مقصود من جانب المجتمع، مقرون بالإجراءات اللازمة. بيد أننا لا يمكن أن نتوقع أن تسفر الجهود التي يبذلها مجتمع بمفرده عن نتائج دائمة في ظل بيئة خارجية لا توفر أي حوافز أو تفاعلا مفيدا. بل إنها قد تتسبب في أضرار من خلال العلاقة القائمة على عدم التكافؤ.

لقد بات من الواضح الجلي أنه في سياق العولمة المتزايدة أبدا، لا بد من بذل جهود لم يسبق لها مثيل في ميدان العلاقات الدولية. وهذه الجهود تمثل أولوية أساسية وتساعد على تعزيز فعالية السياسات والتدابير وديمومة الموارد المستخدمة في تحسين التقدم الاجتماعي والتنمية الاجتماعية على جميع المستويات في جميع أنحاء العالم.

وفي بلدي، علينا أن نحاول كل يوم التوفيق بين الإصلاح والتحسينات الاقتصادية في القطاع العام من ناحية، وتوفير سلع وخدمات في المتناول انطلاقا من المسؤولية السياسية عن الرفاه الاجتماعي، من ناحية أخرى. ومن الأهمية في هذا الصدد أن نضع في اعتبارنا أن علينا ألا نخلط بين الوسيلة والغاية، وأن الغاية ليست اقتصادية ولكن إنسانية.

وإننا على ثقة من أن هذه الدورة، المنعقدة لمتابعة أعمال مؤتمر قمة كوبنهاغن، ستولد زخما قويا في الاتجاه الصحيح.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة لمعالي وزير التعليم والنهوض بالمرأة والرفاه الاجتماعي والتعليم الخاص في باكستان، السيدة زبيدة جلال.

السيدة جلال (باكستان) (تكلمت بالانكليزية): أعرب عن امتناني لإتاحة هذه الفرصة لأدلي بخطاب أمام هذه الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة. ونظرا للقيود المفروضة على الوقت، قمت بتعميم النص الكامل لبياني، الذي تتولى الأمانة العامة توزيعه حاليا في هذه القاعة.

لقد اجتمع زعماء العالم في العقد المنتهي من القرن الماضي في كوبنهاغن وارتأوا أن يوحد المجتمع الدولي جهوده لتهيئة الظروف التي تكفل التنمية العادلة لجميع الشعوب.

ومع ذلك ظل الهدف الذي كنا نتطلع إليه في كوبنهاغن بعيدا عن المنال. فالعالم يظل بالنسبة لعدد كبير بشكل لا يمكن قبوله من الرجال والنساء، كما كان عليه – مكان يتسم بالحرمان والبؤس، خال من الفرص وحتى من الأمل. وقد حدث هذا في ظل تغيرات عميقة في الاقتصاد العالمي. وأُطلق العنان لقوى منتجة كثيرة، ومع ذلك فإن المؤشرات الاجتماعية تظل سيئة للغاية. فثلاثة أخماس سكان البلدان النامية البالغ عددهم ٤.٤ مليارات، لا ينتفعون بالمرافق الصحية الأساسية؛ وثلثهم تقريبا لا ينعمون بالمياه الصالحة للشرب؛ وربعهم يعوزهم الإسكان الملائم. هذا و لم ينخفض عدد الذين يعيشون في فقر مدقع.

ما عسى أن يكون السبب في ذلك؟ ولماذا لا نزال نواجه مأساة الفقر المستمر على الرغم من التأكيدات المتكررة بأن المجتمع الدولي لن يقبل استدامة الفاقة والبؤس؟

إن الإجابة عن ذلك ليست صعبة. فقد اعترف المجتمع الدولي في كوبنهاغن بأن من الضروري تحقيق نمو اقتصادي عريض القاعدة ودائم لتعزيز العدالة الاجتماعية. وكان ذلك اعترافا بالحقيقة البسيطة بأن إعلان الأهداف الاجتماعية لا يكفي – فيجب أيضا توافر القدرة على الدفع لتحقيق تلك الأهداف. إن معظم البلدان تعوزها هذه القدرة، وذلك بسبب التطورات المؤخرة غير المتماثلة على الإطلاق. ففوائد العولمة ليست بالتأكيد عالمية، وتظل محدودة ومحلية بشكل عنيد.

ويمكن ضمان تحقيق نمو عريض القاعدة. ويمكن إيجاد الموارد التي تتيح لجميع البلدان تمويل البرامج الاجتماعية. ولكن ذلك يتطلب عددا من التدابير تشمل ما يلي.

أولا، ينبغي تطوير نظم التجارة الدولية بما يكفل إيجاد مجال حقيقي للتبادل يمكِّن البلدان النامية من تعزيز قدراتها على عرض منتجاتها، والتنافس مع البلدان المتقدمة النمو التي لديها موارد أكبر بكثير.

ثانيا، ينبغي التصدي على وجه السرعة لمسألة أعباء ديون البلدان النامية. والتدابير المتخذة مؤخرا لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مشجعة، ولكن علينا أن ندرك أن ديون تلك البلدان لا تمثل سوى ١٠ في المائة من ديون البلدان النامية. والجزء المتبقي من الديون يقع على عاتق بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.

ثالثا، يحتاج النظام النقدي والمالي الدولي إلى أن يصطبغ بصبغة يغلب عليها الإنصاف والاستقرار.

رابعا، يلزم عكس اتجاه التدهور المستمر في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية.

خامسا، ينبغي تعزيز قدرة البلدان النامية على استحداث التكنولوجيا واكتسابها حتى يمكنها المنافسة في الاقتصاد العالمي.

وعلى الرغم من الحالة المالية الصعبة وغياب البيئة الدولية المواتية، حاولنا، من جانبنا، أن نضمن استمرار الاستثمار في القطاع الاجتماعي؛ وحشدنا موارد إضافية لخلق العمالة وتخفيف وطأة الفقر؛ ودعمنا المؤسسات الوطنية المعنية بالتنمية الوطنية بتعزيز حالتها المالية. ونتيجة لذلك، زاد الاستثمار في القطاع الاجتماعي في باكستان بمعدل ٥١ في المائة سنويا. وتتجلى في ميزانية الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ زيادة بنسبة ٥٠ في المائة في الموارد المخصصة للقضاء على الفقر، لا سيما في المناطق الريفية.

وزاد الالتحاق بالمدارس الابتدائية، بالنسبة للبنين والبنات على السواء، من ٥٥ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٥٧ في المائة في عام ٢٠٠٠. كما تم توسيع نطاق تغطية المرافق الصحية لتشمل ٠٠١ في المائة من الوحدات الإدارية الأساسية في جميع الأقاليم. وتم تبني نهج شامل ومتكامل للحد من الفقر من خلال تطوير ورقة استراتيجية الحد من الفقر. وهذا النهج أشبه بمشروع عملي المنحى مرسوم للقضاء على الفقر. ويمكن الاطلاع على تفاصيله في النص المعمم.

ونُفذت برامج محددة مثل برنامج العمل الاجتماعي، وبرنامج محو الأمية الجماهيري، وبرنامج التطعيم لمكافحة أمراض الطفولة، لا سيما لصالح الفقراء. هذا وتعمل الحكومة على فتح مصارف للائتمانات الصغيرة لتوفير فرص الأعمال الحرة للفقراء، لا سيما من النساء. وأعد تفويض خطة السلطة لضمان المشاركة الكاملة للشعب في الحكم.

وتتمثل فلسفة هذا النهج ''من أسفل إلى أعلى'' في أنه يمكن تقديم جميع الخدمات على المستوى المحلي. وبدأت الحكومة برنامجا متكاملا للتنمية الريفية والحضرية لإيجاد فرص إضافية للعمالة والدخل للفقراء.

وعملا على ضمان متابعة مؤتمر القمة الاجتماعي بشكل جاد، ينبغي لنا أن نركز على تدابير من شأنها أن تجعل البيئة الاقتصادية العالمية أكثر مواتاة لتحقيق نمو عريض القاعدة، وتساعد الجهود التي تبذلها البلدان فرادى لتلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها. وبدلا من التصدي بجدية لهذه القضايا الأساسية، يجري التركيز للأسف، وفي الواقع بشكل غير صحيح، على استنباط وسائل لفرض جزاءات وعقوبات على البلدان التي تعجز عن الوفاء بالمعايير الاجتماعية المحددة بشكل تعسفي. فتحت شعار الشواغل الاجتماعية، يجري بقوة في الواقع فرض تدابير حمائية، وتفرض عنوة شروط بشكل سافر. والقوة المحركة الأساسية الكامنة وراء هذه الخطوات هي الجماعات التي تسعى إلى حماية ذاتها من زيادة المنافسة من البلدان النامية. والدعوات إلى الأخذ بهيكل اجتماعي جديد، حسبما توضح هذه العناصر، تحجب الرغبة في فرض هيكل جديد للسيطرة يتشكل أساسا من تدابير ترمي إلى منع البلدان النامية من استخدام ميزتها النسبية للتنافس في ظل اقتصاد متزايد الانفتاح والعالمية. وأفضل وسيلة للتصدي لهذه الشواغل هي الاتفاق على معايير دنيا في محافل دولية مختصة، وتوفير الوسائل لتنفيذ تلك المعايير تدريجيا.

إن الأهداف الاجتماعية التي نتطلع إليها جميعا ليست بعيدة المنال. فوضع هياكل مناسبة للاقتصاد العالمي يمكن أن يوفر لنا الموارد اللازمة، كما أن توفر الإرادة السياسية المتجددة يمكن أن يؤدي إلى توجيه هذه الموارد، على الصعيدين الوطني والدولي، إلى برامج لرفع المستويات الاجتماعية. ولا بد لنتيجة مداولاتنا أن تبرز التقدم في هذين المجالين كليهما.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إبراهيم حسين زكي، وزير التخطيط والتنمية الوطنية في ملديف.

السيد زكي (ملديف) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في مستهل بياني أن أهنئ الرئيس على انتخابه. واسمحوا لي أيضا أن أقدم لحكومة سويسرا وشعبها، نيابة عن أعضاء وفد بلدي، وبالأصالة عن نفسي، امتناننا وتقديرنا الخالصين لما أحاطونا به من كرم الضيافة، وللترتيبات الممتازة لهذه الدورة الهامة.

وأود أن أعرب عن عظيم تقديرنا للأمين العام ولرئيس اللجنة التحضيرية لرؤيتهما وبصيرتهما الثاقبة في المساعدة على رسم مسار العمل في المستقبل لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في الألفية الجديدة.

إنه لمن عظيم الشرف والتكريم لي حقا أن أخطب أمام الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عالم معولم.

إن ملديف دولة جزرية صغيرة نامية تنتظر من المجتمع الدولي الكثير، لا سيما فيما يتعلق بالتصدي لمشاكل الفقر والاندماج الاجتماعي وتعزيز العمالة، وكل منها له أبعاد عالمية.

والاندماج في الاقتصاد العالمي، في ظل عالم متزايد العولمة، ليس خيارا ولكن ضرورة. واقتصاد ملديف يستند إلى قطاعين أساسيين هما مصايد الأسماك والسياحة، وكلاهما يعتمد بصورة شبه كاملة على الاقتصاد الدولي في النمو والتطوير. كما أنهما أكبر القطاعات توفيرا للعمالة ومصدر الرزق للأغلبية العظمى.

والتوجه الخارجي للاقتصاد وضيق قاعدته يجعلان البلد شديد التأثر بتقلبات الاقتصاد الدولي، الذي يمكن أن تكون له آثار مباشرة على دخل الشعب وآفاق العمل. وبالنسبة لبلدان مثل ملديف، التي تعتمد على الاقتصاد الدولي في تأمين احتياجاتها الأساسية، فإن تهيئة بيئة حرة وعادلة للتبادلات الدولية، دون تدابير حمائية من أي نوع، مهمة جوهرية، الآن وفي المستقبل، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وإضافة إلى الظروف الخارجية، تواجه ملديف أيضا عقبات جوهرية خاصة بالبلد. فنحن دولة جزرية صغيرة وسكانها متناثرون بدرجة كبيرة. وهذا يجعل من الصعب والمكلف توفير الخدمات الأساسية والبنية الأساسية. ونقص اليد العاملة المدربة وغير المدربة على السواء يجعل من الضروري الاعتماد على العمالة المغتربة التي تشكل حاليا أكثر من ٧٢ في المائة من القوة العاملة. كما أن نقص الموارد الطبيعية والعمالة الماهرة والتكنولوجيا يشكل صعوبات كأداء لتنويع الاقتصاد والحد من الاعتماد على الخارج. وإضافة إلى ذلك، يخلق تعرض البلد الشديد للأخطار البيئية سببا آخر للقلق والانزعاج.

وعلى الرغم من هذه العقبات، حققت ملديف، تحت القيادة الدينامية للرئيس مؤمن عبد القيوم، تقدما اجتماعيا واقتصاديا مذهلا طوال الفترة الأخيرة، التي حافظنا خلالها على نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٦ في المائة تقريبا، مع انخفاض التضخم. وتمكّنا أيضا من تحقيق كثير من الأهداف الاجتماعية/الإنمائية الإقليمية والدولية. وإضافة إلى ذلك، يجري تنفيذ برامج لتنمية الموارد البشرية، كما يجري توخي خيارات استراتيجية للتنمية الوطنية لتحقيق مزيد من التنوع الاقتصادي وزيادة القدرة على التنافس بشكل عام.

إننا في منعطف حاسم من تاريخنا الإنمائي. وقد حققنا مكاسب هامة في الحد من الفقر وخلق فرص العمل وتحقيق الاندماج الاجتماعي. ومن الأهمية في هذه الفترة الهامة دعم العملية الإنمائية من خلال زيادة الاستثمار والإدارة الاقتصادية السليمة. ومن هذا المنطلق، نرى من السابق للأوان الاقتراح بإخراج ملديف من قائمة أقل البلدان نموا. فإخراج البلد من وضعه ضمن أقل البلدان نموا في هذه الفترة سيعرض البلد لفقدان المكاسب المحققة. والبلد يحتاج الآن إلى معونات وتبادلات تجارية بشروط تساهلية أكثر من أي وقت مضى من أجل توطيد المكاسب التي حققناها، ودفع البلد في طريق النمو والتنمية الذاتي الاستدامة.

إن دعم المجتمع الدولي وتعاونه الكامل حاسم الأهمية حيث إننا نكافح للتغلب على الصعوبات، ومواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. ويجب التركيز على أنه يلزم بذل مزيد من الجهود للوفاء بالأهداف المتفق عليها للمساعدة الإنمائية الرسمية، كما يلزم تقديم مساعدات بشروط تساهلية ومنح مساعدة لأقل البلدان نموا حتى يمكنها دعم البرامج الإنمائية وتحقيق الاستقرار والتقدم. يضاف إلى ذلك أن التعاون والمساعدة الدوليين يتسمان بأهمية حيوية إذا أردنا التصدي للمشاكل البيئية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل ملديف. وأرى أن الوقت قد حان لإقامة شراكات جديدة في مجال التنمية، شراكات تعترف بهشاشة الأوضاع المتأصلة للبلدان، وتوجد هياكل ملائمة لتقديم حلول عالمية للمشاكل العالمية.

ومن جانبنا، أود أن أكرر الالتزامات التي تعهدنا بها في كوبنهاغن: المشاركة والتعاون في العملية العالمية للتنمية والتقدم التي تصاغ في هذا الجمع الموقر.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة نولين جاوتودي، وزيرة السكان ووضع المرأة والطفل في مدغشقر.

السيدة جاوتودي (مدغشقر) (تكلمت بالفرنسية): إن الاتحاد السويسري يؤكد مرة أخرى، باستضافته الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، التزامه المعروف بالتنمية الاجتماعية. وباسم شعب جمهورية مدغشقر وحكومتها يسرني بوجه خاص أن أقدم تهنئتي الحارة لحكومة سويسرا وشعبها. ويسرني أيضا أن أزجي الشكر إليهم على الترحيب الحار جدا الذي لقيناه.

ها نحن مجتمعون مرة أخرى، بعد مؤتمر كوبنهاغن بخمس سنوات، لتقييم الشوط الذي قطعناه، وتعديل وجهة تركيز النهج الذي اتبعناه في مكافحة الفقر، وتعزيز الإنجازات المحققة في مجال التنمية الاجتماعية. وفي فجر الألفية الثالثة، قد تغير العالم ولكن الفقر يظل مصيبة مؤلمة. ولئن كانت الدول قد التزمت بتعهدات، فإن النتائج لم ترق إلى مستوى الأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ولذا، فإن عقد هذه الدورة الاستثنائية جاء في الوقت المناسب، كما أنه يمثل ضرورة حيوية لتحقيق التنمية الاجتماعية على نطاق عالمي.

واجتماعنا هذا يُعقد بعد عدة مؤتمرات قمة إقليمية مصغرة في عام ٩٩٩١ لتقييم التقدم المحرز. وتبين أن نتائجها لا تذكر مقارنة بنطاق وأثر المشاكل التي حددها مؤتمر كوبنهاغن. ولذلك، سيتحمل اجتماعنا هذا العبء الثقيل لإيجاد الحلول الأكثر استدامة وفعالية التي تحمل كل بلد من بلداننا على الالتزام بشكل قاطع بتنفيذ هذه المرحلة الحاسمة من حياة الإنسان، ونحن ندخل الألفية الثالثة. وأعتقد أن عناصر تلك الحلول سبق تحديدها من خلال محصلة عمل اللجنة التحضيرية، الذي استند إلى التوصيات الخاصة بالتنمية البشرية الدائمة المعتمدة في مؤتمرات دولية مختلفة. بيد أن تلك الاقتراحات ستظل مجرد عبارات براقة ما لم يعرب كل بلد عن إرادته السياسية الحازمة والواضحة ويطبقها.

وفيما يعني بلدنا، جعلت حكومة مدغشقر من مكافحة الفقر هدفا ذا أولوية في برنامج عملها، وتبنت سلسلة من الالتزامات الدولية، لا سيما التزامات مؤتمر قمة كوبنهاغن. وعلى أساس الأولويات الحكومية والتعهدات الدولية، اتخذت جمهورية مدغشقر منذ عام ٦٩٩١ عددا كبيرا من التدابير الإصلاحية، على مستوى المؤسسات وفي مجال السياسات القطاعية وسياسات الاقتصاد الكلي، تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي الطويل الأمد والمستدام والحد من وطأة الفقر. وبدأت تلك التدابير تؤتي ثمارها، فزاد معدل النمو من ٣,٧ في المائة في عام ٧٩٩١ إلى ٤,٧ في المائة في عام ٩٩٩١. وصاحب هذا الأداء الاقتصادي زيادة مطردة في العمالة والدخل أدت إلى زيادة الطلب. ويجري تعزيز جميع هذه التدابير والمبادرات بتنفيذ الوثيقة الإطارية بشأن السياسة الاقتصادية، التي ستصبح وثيقة الاستراتيجية للحد من الفقر، التي ستشكل جزءا من الإطار العام للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر.

بعد مؤتمر القمة العالمي في كوبنهاغن، ووفقا لنهج جديد موحد ومتعدد القطاعات على المدى الطويل، استهلت الحكومة في عام ٦٩٩١ عملية لصياغة وتنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر ستصبح النقطة المرجعية بشكل عام لجميع البرامج المضطلع بها في البلد. وبغية تحقيق ذلك، اعتُمدت أربعة مبادئ توجيهية هي: تحقيق نمو اقتصادي قوي ودائم، مع مشاركة الفقراء؛ ووضع إطار اقتصادي ومؤسسي ونظامي يشجع على تحقيق النمو الاقتصادي والحد

من الفقر؛ وتنمية القدرة البشرية وتخفيض التفاوت الاجتماعي؛ وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي وحماية أكثر الفئات حرمانا. وقبل بدء هذا الجهد لوضع إطار عام لتدابير التنمية والحد من الفقر كانت الوزارات المختلفة قد استهلت خططا وبرامج لعملياتها. ولزيادة التعاون إلى أقصى حد، بهدف جعل التدابير المحددة أكثر كفاءة والمواءمة بين أنشطة كل منها.

ويسرنا أيضا بشكل خاص القرار المشترك لمنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز بالعمل معا لتعديل مسار إجراءات التكيف الهيكلي للاقتصاد الكلي نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر ينبغي لكل حكومة أن تضعها في صيغتها النهائية بين الآن ونهاية عام ٢٠٠٢، مع المشاركة النشطة لجميع القوى الفعالة في كل بلد، وأطرافه الإنمائية الفاعلة. ومدغشقر سارت على هذا النهج منذ عام ١٩٩٧.

وفي ضوء الاحتياجات الهائلة التي نواجهها، نود أن نقترح أن توصي هذه الدورة، لبلوغ هدف هذه المبادرة، بالبحث عن سبل جديدة لتمويل القطاع الاجتماعي، والتأثير على سياسات التنمية الاقتصادية حتى تسهم هذه السياسات مباشرة في الحد من الفقر والتنمية الاجتماعية. ونود في هذا الصدد أن نكرر هنا تأكيد أهمية تدابير تخفيف عبء الديون عن البلدان النامية في إطار استراتيجيات لمكافحة استشراء الفقر الذي يبدو أن سكان تلك البلدان تعيش تحت نيره بشكل شبه دائم.

في المقابل، يمثل عبء الديون وآثاره على البرامج الاجتماعية إحدى القضايا الكثيرة التي تتطلب من البلدان المستفيدة الالتزام بشكل قاطع بالعمل جديا على ممارسة السلطة على الصعيدين الوطني والمحلي بكفاءة وديمقراطية؛ والالتزام إزاء المؤسسات الوطنية والمحلية التي تلبي احتياجات السكان، والتي تمكنهم من المشاركة بنشاط في اتخاذ القرارات بشأن الأولويات والسياسات والاستراتيجيات؛ وتحويل القطاع العام إلى مؤسسة تعمل بكفاءة وتخدم المنتفعين بها.

وفي عملية إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر من خلال خطط قطاعية وبرامج عمل مختلفة، عملت حكومتنا جاهدة، وفقا لنص كوبنهاغن، على أن تجمّع بشكل وثيق مختلف الشركاء الإنمائيين، لا سيما القطاع الخاص والمجتمع المدني والجمعيات التعاونية اللامركزية والصحافة. وعلى نفس المنوال، نود أن نذكر بالحاجة المستمرة إلى إشراك السكان في البرامج ذات الصلة بهم، وأن نشدد عليها. ولهذا السبب، من الضروري أن تكيف جميع المؤسسات لوائحها المالية لتلائم هذا الواقع، وأن تتمكن المجتمعات المحلية من اتخاذ القرارات مباشرة بشأن تنميتها ومن مراقبة توزيع الموارد العامة واستخدامها.

وفيما يتعلق بأساليب تمويل القطاع الاجتماعي، نود أن نقترح نهجا يتسق مع عملية الضم والاندماج الاجتماعي للمجموعات أو الشرائح السكانية التي تسبب الاقتصاد في تهميشها. وعلى وجه التحديد، يجب إنجاز ذلك بإدماج تلك الفئات في نظام الإنتاج الاقتصادي عن طريق النهوض بهدف العمالة الكاملة. ويرغب بلدي أيضا أن يرى تركيزا على الحاجة إلى إقرار سبل وأساليب تقديم المساعدة بشكل أفضل للفئات المحرومة لكي تنفذ مشاريعها الإنمائية.

وتظل رسالة مدغشقر مشرقة ببريق الأمل الذي حمله وفدنا إلى كوبنهاغن. وعسى أن يفضي مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية هذا إلى التزامات محددة تمكِّن من الحد من الفقر في العالم وتعزيز التضامن الدولي من أجل عولمة مستقبل التنمية البشرية المستدامة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي وزيرة الحماية الاجتماعية والأسرة في بنن، السيدة رماتو بابا – موسى.

السيدة بابا – موسى (بنن) (تكلمت بالفرنسية): تتسم هذه الدورة الاستثنائية للتنمية الاجتماعية بأهمية حيوية بالنسبة لبلدي، وبدرجة أكبر بالنسبة لحكومة بلدي.ولكن قبل بدء حديثي، اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر لحكومة سويسرا وشعبها وللسلطات المحلية لمدينة جنيف على كرم ضيافتهم لنا في هذا البلد الرائع الكائن عند مفترق طرق الثقافات والحضارات.

إن الحاجة إلى إيجاد حلول مناسبة للشواغل العالمية تكفل الرفاه المستدام للجميع في ظل بيئة تسودها الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة، دفعت بالأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن في عام ٥٩٩١. وترحب حكومة بنن وشعبها بالوعي العالمي الذي حشد القوى السياسية الوطنية والدولية للعمل على إبطاء عملية تفشي الفقر وانهيار الهياكل الاجتماعية التي تؤثر على أمم العالم، وعكس اتجاهها، وتهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة وزيادة العدالة الاجتماعية. وينبغي أن تؤدي الالتزامات والتدابير المتخذة تحقيقا لتلك المقاصد إلى استدامة الجهود الإنمائية في جميع الأمم.

ويسرني بوجه خاص أن أشير إلى الاجتماعات الهامة التي تركزت المناقشات فيها على محاربة الفقر: مؤتمر أوسلو لعام ٦٩٩١ بشأن مبادرة ٠٢/٠٢ المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛ والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجين في عام ٥٩٩١، الذي أكد مجددا على تلك المبادرة، التي أكد عليها أيضا مؤتمر أكرا لتقاسم الأعباء؛ ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، المعقود في نيويورك؛ واجتماع ليبرفيل لرؤساء الدول أو الحكومات المعني بوضع خطة لأفريقيا على أعتاب الألفية الثالثة؛ ومؤتمر قمة كولونيا لمجموعة الـ ٧، الذي اعتمد مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بغية تمكين تلك البلدان من الاستفادة من تخفيف الديون بشكل كبير حتى يمكنها إعادة توزيع الموارد الناجمة عن هذه العملية على القطاع الاجتماعي بهدف الحد من الفقر بين أكثر الفئات حرمانا.

ويلزم إجراء استعراض في ضوء هذه الالتزامات لتعزيز رفاه الشعوب والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، حتى يمكن إجراء ما يلزم من تصويبات. وقد اتخذ بلدي، جمهورية بنن، في هذا الصدد إجراءات في أربعة مجالات: إحراز تقدم في الحد من الفقر، مما يساعد أشد المجموعات فقرا وضعفا؛ وإحراز تقدم في خلق فرص العمل والتعليم والصحة؛ وإحراز تقدم في تعزيز الحكم الرشيد؛ ووضع برنامج عمل لصالح النساء والأطفال. وفي عام ٦٩٩١، وبعد مؤتمر قمة كوبنهاغن، عقدت بنن مؤتمرا اقتصاديا وطنيا، أعقبته في عام ٧٩٩١ ندوة دولية لدراسة فكرة وضع معيار اقتصادي واجتماعي أدنى موحد، كان قد وقع عليه اختيارنا؛ والقصد من هذا هو كفالة الرفاه لكل مواطن من خلال برنامج وطني للتنمية المجتمعية. وشكّل هذا تطورا على مستوى أسس المجتمع، مدعوما بخدمات اجتماعية أساسية – يخصص لها بلدي ٠٣ في المائة من ميزانيته.

وبسبب هذه الجهود الكبيرة يحتاج بلدي، الفقير جدا أصلا، إلى موارد لبناء بنيته الأساسية الإنتاجية. وهذه الحالة تبعث على مزيد من اليأس الآن حيث إن عولمة الاقتصاد العالمي وتحرير التجارة يزيدان من حدة التفاوت بين البلدان الفقيرة، ويوسعان الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة بسبب ضعف هياكل البلدان الفقيرة في هذه الميادين. وللأسف، تآكلت بشكل كبير المساعدة الإنمائية الرسمية التي تدعم جهود البلدان الفقيرة. ونتيجة لذلك، لم تتمكن معظم

البلدان الأفريقية الأقل نموا من الوفاء بالتزامات كوبنهاغن، بل إنها لم تتمكن من إرساء أساس متين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذه حقائق لا نستطيع إخفاءها، بل علينا في الواقع إبرازها.

ولعل من الأهمية التأكيد على أن بلدي، بنن، أعطى الأولوية، في إطار عملية التكيف الهيكلي التي أجراها في بادئ الأمر، لإعادة توازن الاقتصاد الكلي على حساب الخدمات الاجتماعية الأساسية. وعلى الرغم من زيادة المخصصات المالية، ومن الموارد الإضافية المقدمة من شركائنا الإنمائيين، ومن تحسين إدارة الجوانب الاجتماعية للتنمية، فإننا لا نزال نحتاج إلى موارد إضافية لبدء عملية القضاء على الفقر وضمان نجاحها.

إن التنمية الاجتماعية لجميع النساء والرجال في بنن هي هدفنا والتحدي الذي نواجهه في نفس الوقت. وعلينا أن نأخذ في الاعتبار البارامترات المتعلقة بالشفافية والعدالة والكفاءة. وينبغي أن تساعدنا هذه الدورة على إيجاد السبل والوسائل لتوفير موارد إضافية لتعزيز قدرة البلدان التي تواجه صعوبات على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وأعرب عن أملي الصادق أن تكلل هذه المناقشة بالنجاح وأن تكون مثرية، وأن تمكننا من بحث وتقييم كيفية متابعة نتائج مؤتمر قمة كوبنهاغن، فضلا عن اتخاذ مبادرات جديدة تمكّن البلدان النامية من القضاء فعلا على الفقر. وإني على اقتناع بأن جميع البلدان يجب أن تنفذ المبادرات التي ستعتمدها هذه الدورة بروح التضامن والتعاون الإقليمي والدولي. وبهذه الطريقة سنتمكن في نهاية المطاف من تحقيق عالم جميل لا تشوبه صور الفقر؛ عالم من الأحلام يمكن تحقيقه في الواقع بفضل تصميم جميع البلدان وجهودها المتضافرة، وسننجح في مسعانا لأننا مؤمنون به.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ديرموت أهيرن، وزير الشؤون الاجتماعية وشؤون المجتمع والأسرة في أيرلندا.

السيد أهيرن (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديري وتقدير حكومتي للأمين العام ولشعبة السياسة الاجتماعية والتنمية على الأعمال التحضيرية الممتازة لهذه الدورة. وإنه لمن عظيم الشرف لي أن أتكلم باسم أيرلندا وأن أؤكد مجددا التزام حكومة بلدي المستمر بالتنمية الاجتماعية. وأود أيضا أن أضم صوت أيرلندا للخطاب الذي أدلى به ممثل البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أبرز كيف ساعدت التزامات كوبنهاغن في تحقيق التنمية الاجتماعية في أيرلندا، ومدى دعمنا الكامل لاتخاذ مزيد من المبادرات لمواصلة هذه العملية. وإحدى المهام الرئيسية في العملية هي إقناع الناس بأن التنمية الاجتماعية لا تحسّن الأوضاع المعيشية لفئات الشعب الأكثر حرمانا فحسب، ولكنها تحقق التنمية الاقتصادية أيضا.

لقد تجلت الفوائد الملموسة بشكل مذهل في أيرلندا. فنظرا لأن اقتصادنا كان ينمو بمعدل غير مسبوق، انخفضت نسبة البطالة الآن إلى أقل من ٥ في المائة، كما انخفضت نسبة البطالة طويلة الأجل إلى أقل من ٢ في المائة، قياسا بنسبة ٢١ في المائة و ٧ في المائة على التوالي قبل مجرد أربع سنوات.

وفي أعقاب كوبنهاغن، تم وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر في عام ١٩٩٧. وتضمنت هذه الاستراتيجية هدفا يرمي إلى تخفيض كبير في نسبة الفقر المستقرة في إطار زمني مدته عشر سنوات. وكانت أيرلندا أول دولة عضو في الاتحاد الأوروبي تعتمد هدفا شاملا من هذا القبيل لمكافحة الفقر. وفي ضوء التقدم الكبير المحرز صوب تحقيق الهدف

الأولي لمكافحة الفقر، حددنا هدفا جديدا في حزيران/يونيه ٩٩٩١ لتخفيض نسبة الفقر المستقرة إلى أقل من ٥ في المائة بحلول عام ٤٠٠٢. وتشير النتائج الأولية إلى أننا في طريقنا إلى تحقيق هذا الهدف الجديد.

إن لدينا الآن الفرصة للقضاء فعليا على الفقر في أيرلندا، ويجب أن يكون هذا هو الهدف الرئيسي لسياستنا. وقد كان لعملية كوبنهاغن تأثير كبير على إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر.

وفي إطار آخر اتفاق شراكة وطني شهدته أيرلندا، وتم التفاوض بشأنه بين الشركاء الاجتماعيين، نقوم باستعراض استراتيجيتنا الوطنية لمكافحة الفقر وتوسيع نطاقها لتشمل مجالات لم تكن مدرجة حتى الآن بشكل مباشر. وسيجري استعراض الأهداف القائمة، وستبحث أهداف جديدة. وكانت الأهداف الأولية قد حُددت بعد بحوث موسعة ومبتكرة. وكان من أهم عناصر هذه العملية التدليل بشكل واضح على أوجه القصور في النظر في مستويات الدخل وحدها، نسبية كانت أو مطلقة. وقد أثبت النهج الأعم، الذي يتناول مستويات المعيشة المقبولة بشكل شائع، أنه مفيد وفعال في آن واحد.

ومشاركة المجتمع المدني في عملية الحد من الفقر والتنمية الاجتماعية أمر متزايد الأهمية. وعلينا أن نعترف بذلك وأن نوفر إطارا ملائما لتحقيق هذه المشاركة. وستصدر الحكومة الأيرلندية قريبا بهذا الشأن ورقة بيضاء عن العلاقة بين الدولة والقطاع التطوعي والمجتمعي.

ومنذ عام ٧٨٩١، تم التفاوض بشأن برامج شراكة وطنية متتابعة مع الشركاء الاجتماعيين أي – أصحاب الأعمال، ونقابات العمال، والمزارعون، ومؤخرا مع القطاع التطوعي والاجتماعي. وقد أوجدت هذه البرامج توافق الآراء الواسع النطاق حول السياسة الاجتماعية والاقتصادية التي كانت الأساس للتطور الناجح في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في أيرلندا في السنوات الأخيرة.

والنجاح النسبي الذي حققناه في السنوات الأخيرة لا يعزى إلى جهودنا الذاتية فحسب، ولكن أيضا إلى الدعم والتوجيه السياسي اللذين تلقيناهما من الاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا، والأمم المتحدة ذاتها، من خلال عملية كوبنهاغن. ولقد سعدنا بشكل خاص خلال رئاستنا مؤخرا للجنة وزراء مجلس أوروبا بتيسير أعمال المجلس في إعداد الإسهام الأوروبي في هذه الجمعية في إطار تنفيذ استراتيجية الترابط الاجتماعي. وتؤيد أيرلندا بقوة التعاون الإقليمي في مجال التنمية الاجتماعية الذي وجدناه مفيدا جدا في أوروبا، ونرحب جدا أيضا بتنمية هذا التعاون على المستوى الأقاليمي.

والدعم الذي تلقته أيرلندا على الصعيد الدولي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية جعلنا ندرك تماما أهميته وأهمية التزاماتنا إزاء أقل البلدان نموا. والمعونة التي تقدمها أيرلندا تزداد سريعا، وقد رفعنا عدد برامجنا للمساعدة الإنمائية الرسمية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. والواقع أن المخصصات قد تضاعفت منذ مؤتمر القمة العالمي، فارتفعت إلى ١٤٢ مليون دولار في عام ٩٩٩١. وهذا يمثل زيادة قدرها ٢٢,٨ في المائة بالنسبة للعام الماضي. وتعتزم حكومة أيرلندا تحقيق الرقم الذي حددته الأمم المتحدة وقدره ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية فيما وراء البحار على المدى القصير. وتبحث الحكومة حاليا مخططا ماليا وتنظيميا مفصلا لكي نتمكن من تحقيق الرقم المستهدف في الإطار الزمني المحدد.

وأرحب ترحيبا حارا بأن هذه الدورة الاستثنائية ستوافق رسميا على الهدف الرامي إلى تخفيض عدد الذين

يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ولتحقيق هذا الهدف، يتعين زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من مستوياتها الراهنة. كما علينا أن نبذل سويا مزيدا من الجهود للتصدي للأخطار التي تتهدد التنمية مثل عبء الديون على أقل البلدان نموا وسرعة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وقد أدمجت أيرلندا الآن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في برنامجها للمساعدة الإنمائية، كما أنها تكرس موارد إضافية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

إن العبء الضخم للديون الخارجية الواقع على كاهل بعض أشد بلدان العالم فقرا يعوق تحقيق التنمية الاجتماعية فيها. وأرحب بالمبادرة المحسنة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وبما تبشر به من توسيع نطاق الإغاثة وتعميقها والتعجيل بها. بيد أنه لا يزال هناك قصور في تمويل المبادرة. فتقدمها البطيء في تخفيف الديون عن أكثر من مجرد مجموعة صغيرة من البلدان أمر يبعث أيضا على قلق متزايد.

وقد أوضحت تجربتنا على مدى الأعوام الماضية أن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في كوبنهاغن هو السبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة التي تركز على الناس، والتي يمكن أن تقضي على الفقر وتنشئ نظاما دوليا مستقرا. إننا بلد عاش شعبه تجارب التخلف والفقر المدقع وارتفاع مستويات الهجرة. ونحن نعلم الآن من التجارب الأخيرة أنه من الممكن القضاء على الفقر إذا توفرت لدينا الإرادة لتحقيق ذلك. وينبغي أن يقوم ذلك على توافق الآراء على الصعيد الوطني، واتباع السياسات الصائبة، وتوفر بيئة دولية داعمة.

ولذا، تلتزم أيرلندا التزاما تاما بعملية كوبنهاغن، وتتطلع إلى المشاركة في جهد عالمي ملتزم يضطلع به في القرن الجديد.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة للشيخ فلاح بن جاسم بن جبر آل ثاني، وزير الخدمة المدنية والإسكان في قطر.

الشيخ فلاح بن جاسم بن جبر آل ثاني (قطر): يسعدني أن أنقل لكم تحيات حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، وتمنيات سموه لكم بالتوفيق والوصول خلال هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة إلى النتائج المرجوة من انعقادها. ويسعدني، سيدي الرئيس، أن أتقدم لكم باسم وفد بلادي بالتهنئة الصادقة على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الهامة متمنيا لكم التوفيق في هذه المهمة.

لقد مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية عام ١٩٩٥ وقفة تاريخية مسؤولة تجاه التحديات المستقبلية التي تواجه بلداننا وشعوبنا في عالم متغير والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها ملايين البشر على امتداد الساحة الدولية.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

وفي الوقت الذي نرى فيه على هذه المساحة نفسها مدى التقدم المادي والإنجازات العلمية والتقنية التي حققها الإنسان والثروات الهامة التي يمتلكها. واليوم نحن نقف لمراجعة ما تحقق من الأهداف والغايات التي اعتمدها المؤتمر لمواجهة القضايا والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية الاجتماعية بأبعادها الواسعة. ولا بد أن نعرب أولا عن التقدير للجهود التي بذلت على المستويين الوطني والدولي.

لقد أصبحت تلك القضايا بمثابة بنود دائمة على جدول أعمال المؤتمرات والاجتماعات الدولية والإقليمية، كما أصبحت محور اهتمام رسمي وشعبي حتى في الدول التي تعاني من حدة هذه المشاكل. وانعكس ذلك بشكل واضح في السياسة والخطط الوطنية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. ويكفي أن نشير هنا إلى إعلان السياسات التي اعتمدت في إطار الإصلاحات الاقتصادية وتخفيض الإنفاق العام ومكافحة البطالة والضمان الاجتماعي وزيادة التعاون مع المنظمات والهيئات الدولية ذات الصلة بهدف الحصول على المساعدة الفنية والخبرة اللازمة للخطط والبرامج وتحسين الأداء في التنفيذ، وتجنب الآثار السلبية التي ظهرت نتيجة تطبيق وتصحيح المسار نحو الغايات المستهدفة.

لكل مجتمع ظروفه وأوضاعه ومشاكله الخاصة. وبالنسبة لنا في دولة قطر، فإن المسألة الرئيسية تتعلق بمحدودية القوة العاملة الوطنية قياسا بمتطلبات مشروعات التنمية والخدمات المختلفة. فأعطت الدولة الأولوية القصوى لبناء قاعدة صناعية متطورة تستند إلى الثروات الطبيعية المتاحة وتهيئ الأساس المادي للتنمية وتسهم في تطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. وفي الوقت ذاته، بذلت جهود كبيرة لتنمية الموارد البشرية من خلال تطوير مناهج مؤسسات التعليم والتدريب لكي تكون أكثر استجابة لاحتياجات سوق العمل.

وإيمانا منا بأن تقدم المجتمع إنما يتحقق بجهود جميع أبنائه، أولينا المرأة ودورها في التنمية اهتماما خاصا، وهي تشغل الآن مناصب عليا في الدولة ومؤسساتها. فقد أصبحت وكيلة وزارة ونائبة مدير جامعة ودخلت ميادين جديدة كالمحاماة والهندسة والمشروعات الإنتاجية، وأُعطيت حق التصويت في انتخابات المجلس البلدي. وجاء إنشاء المجلس الأعلى لشؤون الأسرة في عام ١٩٩٨ خطوة جديدة للارتقاء بأوضاع الأسرة باعتبارها الخلية الأساسية في المجتمع. فتضمنت أهداف المجلس العمل على تقوية الروابط الأسرية، وتعزيز دور الأسرة في المجتمع، وتحقيق أهداف الإعلان العالمي لحقوق الطفل وغيره من الصكوك الدولية المتعلقة بالأسرة. ويقوم المجلس بنشاط بارز لحماية الأسرة ورعايتها في مختلف المجالات وبتشجيع المرأة على المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية وتحسين أوضاع المرأة العاملة.

وشهد المجتمع القطري خلال هذه السنوات حركة نشطة في مجال العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية فتزايد دور المؤسسات والجمعيات التي تعنى بتنمية الأسرة والفئات الخاصة والمجتمع المحلي والحفاظ على البيئة وتحسينها. وشكل ذلك رافدا فعالا للجهود الرسمية الهادفة إلى بناء مجتمع متماسك يعمل أبناؤه معا لتحقيق النهضة الشاملة والمتواصلة التي تعود بالنفع علينا وعلى أجيالنا القادمة.

وعلى صعيد آخر، وانطلاقا من إيماننا بتعزيز التعاون والتضامن بين الشعوب، وبتقوية الروابط بين أعضاء المجتمع الدولي، فإن دولة قطر، بتوجيه من حضرة صاحب السمو الأمير المفدى، قد أكدت في أكثر من مناسبة التزامها الإنساني تجاه هذا المجتمع تشاطره همومه وقضاياه، وتفي بواجباتها إزاء محيطها الإقليمي والدولي، وتسارع في تقديم المساعدات بصورة مباشرة وعبر الهيئات الإقليمية الدولية في الحالات الطارئة وفي الظروف العادية تعبيرا عن التعاون والمشاركة العملية في مواجهة المشكلات والمصاعب أينما كانت.

وسبق لي الإشارة إلى أن متابعة الأوضاع على الساحة الدولية، تُظهر أن الدول الأعضاء تبذل جهودا ملموسة وتحرص على سعيها للتغلب على المشكلات التي تواجهها. كما أن المنظمات الدولية المعنية تعزز جهودها في هذا المجال. ومع ذلك، فإن الوقائع تشير إلى أن المشكلات الكبرى في البلدان النامية لا تزال قائمة، وربما يزداد بعضها

خطورة. ففي أكثر من مكان تبرز صور الفقر والجوع والمرض والبطالة، كما تظهر مشكلات اجتماعية جديدة، خاصة في أوساط الشباب. وتحتدم الصراعات العرقية والنزاعات بين الدول التي تستنزف الموارد البشرية وتضاعف من حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وتصدرها إلى خارج أماكن الصراع. ومن جهة أخرى، تدل المؤشرات إلى اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية، وزيادة عدد الفقراء والعاطلين عن العمل، وتفاقم مشكلة الديون وغيرها من المشكلات التي يمكن أن تحملها التطورات والمستجدات على الساحة الدولية. ولعل ذلك كله يؤدي إلى ضرورة اتخاذ تدابير أكثر فعالية، وزيادة المساعدات المادية والفنية للبلدان النامية والمناطق الأكثر احتياجا، بما في ذلك نقل التكنولوجيا ومشكلة الديون والاستثمار في المشروعات والأنشطة الموجهة لصالح قطاعات واسعة من السكان، والإسهام في تحقيق التنمية المطلوبة.

إنني على ثقة بأن هذا المؤتمر الهام حريص على الوصول إلى النتائج الإيجابية التي تنعش الآمال لدى شعوب العالم في تحسين الأوضاع وتطلعاتها نحو مستقبل أفضل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية بالنيابة في نيكاراغوا، معالي السيد خوزيه ادان غويرا.

السيد غويرا (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة باسم رئيس نيكاراغوا، فخامة السيد ارنولدو اليمان لاكايو، الذي لم يتمكن للأسف من الحضور إلى هنا اليوم كما كان يرغب. إن هذه المناسبة هي مناسبة هامة بشكل خاص بالنسبة لنيكاراغوا حيث إنها توفر فرصة ممتازة لتقييم ما تم تحقيقه والإنجازات المحققة منذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥، بغية تحديد التحديات الجديدة ومواجهة القرن الحادي والعشرين بحيوية وعزم وتضامن.

لقد منيت نيكاراغوا بشدة طوال تاريخها بكوارث مفزعة خلفت الموت والدمار للشعب، وكان لها آثار اقتصادية وسياسية، وبالطبع اجتماعية، حادة. ولكن بفضل روح المبادرة التي يتحلى بها شعبنا والعزم الوطيد لحكومتنا، يمكننا أن نؤكد اليوم أن نيكاراغوا تسلك طريقا صعبا ولكن بهدف واضح، وهو تحقيق تنمية مستدامة وعادلة ومنصفة.

إننا منخرطون اليوم في إصلاحات هيكلية كبرى تستهدف تحقيق آثار اجتماعية على أفقر السكان. كما أننا نضع في الوقت ذاته وننفذ برامج تكميلية ستمكن من تخفيض ما قد يكون لهذه التدابير من آثار على القطاعات الأخرى. وهذا التزام تعهدت به الحكومة التي تحتاج إلى دعم قاطع من العناصر النشطة في بلدنا أي: الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية.

ومنذ عام ١٩٩٧، نما اقتصادنا بنسبة سنوية قدرها ٥,٤ في المائة، وارتفع نصيب الفرد من الدخل بنسبة ٢,٣ في المائة. هذا، وقد انخفضت نسبة البطالة من ٦١ في المائة إلى ١٠ في المائة، وانخفضت نسبة التضخم السنوية من ٢١ في المائة إلى ٧,٢ في المائة، كما انخفضت النفقات الحالية من ٦٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٢ إلى ٧٢,٦ في المائة في عام ١٩٩٩. وظلت أسعار الصرف مستقرة، وشهد الاستثمار الخاص زيادة بعد ٢٠ عاما من الركود، وزاد الاستثمار العام زيادة كبيرة. ولقد حققنا كل هذا على الرغم من تكاليف التعمير الإضافية الناجمة عن الكارثة التي تسبب فيها الإعصار ميتش.

ولا نزال نخوض معركة من أصعب المعارك التي تعين علينا خوضها على الإطلاق لمواجهة سداد ديوننا الخارجية التي وصلت إلى ٦,٥ مليار دولار، أي ما يعادل ١ ٠٠٣

دولار للشخص. ومن حيث نصيب الفرد من هذه الديون، فإن هذا يجعل نيكاراغوا أحد أكثر البلدان المثقلة بالديون في الأمريكتين. وفي عام ١٩٩٩، بلغت خدمة الديون ٩٥ في المائة من الميزانية الاجتماعية، ويمكن أن يرتفع هذا الرقم إلى ٢٦ في المائة إذا فشلت نيكاراغوا في الحصول على تخفيف ديوانها. ولذا، التمست حكومة نيكاراغوا دعما قويا من المجتمع الدولي لإعفائها من الديون الخارجية، وفقا للشروط التي نصت عليها مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وتجدر الإشارة إلى أن مستوى الفقر المدقع في المناطق الريفية والحضرية قد انخفض بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٨، وإن كنا نعترف باستمرار ارتفاع معدلات الفقر. وفي نفس الفترة، انخفض معدل الأمية، وارتفع متوسط عدد السنوات المدرسية بالنسبة للأفراد فوق سن العاشرة. وقد تحسنت إحصاءات وفيات الرضع ووفيات الأطفال دون سن الخامسة.

وتم تنفيذ استراتيجية تعزيز مكافحة الفقر على مرحلتين. ففي المرحلة الأولى، بدأت الحكومة بإجراء مناقشة واسعة النطاق عن الأسباب والحلول الممكنة. وفي المرحلة الثانية، تم تحديد أهداف مؤقتة، ووضع برامج تتناسب والموارد المتاحة، وإعداد نظام تشاركي لمتابعة تقدم هذه البرامج وتقييم أثرها.

وترتكز استراتيجية نيكاراغوا لمكافحة الفقر على ثلاث دعامات أساسية. وتتمثل الدعامة الأولى في السعي إلى تحقيق نمو اقتصادي عريض القاعدة، مع التركيز على القطاع الريفي حيث توجد أعلى نسبة للفقراء وأكبر تركيز للفقر في نيكاراغوا.

وتتمثل الدعامة الثانية في الاستثمار في الموارد البشرية، لا سيما في المناطق التي تعاني من هشاشة الأوضاع، وأساسا في مجالات التعليم والصحة والتغذية، من أجل زيادة وعي الشعب وزيادة الإنتاج والاستثمار.

والدعامة الثالثة هي دعم نظام للحماية والمساعدة في المجال الاجتماعي يركز على المجموعات الضعيفة التي تعيش في فقر مدقع، والتي تسعى على المدى القصير إلى ضمان البقاء على قيد الحياة، وعلى المدى الطويل إلى وضع حد لدورة الفقر التي تتوارثها الأجيال. وتشمل جميع هذه الجهود مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على نطاق واسع.

إننا ندرك أنه لن يتسنى الاضطلاع بجميع هذه الأنشطة ومواجهة هذه التحديات إلا إذا اقترنت جهودنا بتدابير حازمة ومحددة. والحكم الرشيد والشفافية في الإدارة عنصران أساسيان وضروريان لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في بلداننا. ويجب مكافحة الفساد بشكل شامل، ولهذا السبب دعمنا المؤسسات من قبيل مكتب المراقب المالي للجمهورية والسلطة القضائية. وأحرزنا أيضا تقدما كبيرا في تحقيق اللامركزية للحكومات المحلية عملا على تعزيز قدرتها، وبذلك تحسين خدماتها وتنويعها.

وفي مجال تأثر البيئة، فقد حققنا أيضا تقدما مفاهيميا ومؤسسيا. وقد انضمت بلدان أمريكا الوسطى، في مؤتمر القمة العشرين لرؤساء الدول، إلى الإطار الاستراتيجي للحد من هشاشة الأوضاع والكوارث في أمريكا الوسطى، الذي حدد المبادئ التوجيهية في هذا المجال وخطة العمل لتحقيق الأهداف القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل.

ولقد شهدنا على المستوى الدولي ظهور قوى ابتكارية عديدة، مثل الثورة التكنولوجية والتحرر الاقتصادي والعولمة. والواضح أنه من الصعب جدا اليوم تسخير هذه القوى لتحقيق السلام والتنمية للجميع، ولتحقيق مزيد من العدل في توزيع الثروة على أساس العدالة الاجتماعية

الدولية. ففي العقدين الماضيين، أدت زيادة أوجه التفاوت على نطاق العالم إلى تقويض التقدم المحرز في مجال توزيع الدخل في كثير من البلدان النامية والمتقدمة النمو. ولعل عدم التكافؤ المتنامي هذا هو أوضح إشارة إلى أن التنمية الدينامية للسوق لا تكفل بمفردها أن يجني الجميع ثمارها.

ومؤتمر قمة كوبنهاغن، الذي عقد قبل خمس سنوات، هو أحد أهم تجليات الضمير البشري، مما يوضح الإيمان بأنه لا يمكن تحقيق العدل إلا إذا ما اتخذناه كهدف مشترك. والحاجة إلى ضمان جني ثمار التنمية على نطاق واسع هي التي أدت إلى عقد مؤتمرات القمة هذه وإعلان ما نسميه ''عولمة القيم'' مما يعني توسيع نطاق مبادئ حماية حقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، واحترام التنوع الإثني والثقافي، وحماية البيئة، لتشمل جميع المجالات.

إن الالتزامات التي ستتعهد بها في هذه الدورة ستمثل التحديات الاجتماعية للغد والأساس لتوطيد الديمقراطية في أممنا. ومن ثم، يجب أن تعبر نتائج هذه الدورة عن تجديد عزم البلدان الغنية على توخي السبل والأساليب لتمكين أقل البلدان نموا، مثل نيكاراغوا، من تحقيق الأهداف المتفق عليها. وإنشاء صندوق للتنمية الاجتماعية تشارك فيه هذه البلدان إلى جانب المؤسسات المالية الدولية من شأنه أن يساعد دون ريب على تمكيننا من التقدم معا نحو تحقيق أهدافنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي وزيرة الصناعة في أنغولا، السيدة البينا اسيس أفريكانو.

السيدة أفريكانو (أنغولا) (تكلمت بالفرنسية): إنه لمن دواعي السرور والرضا أن نتشرف بمخاطبة هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لاستعراض التنمية الاجتماعية، والالتزامات المتعهد بها في كوبنهاغن، والتطلع إليها. ونود أيضا أن نهنئكم، سيدي الرئيس، على الأسلوب الفائق الذي تؤدون به مهامكم كرئيس لهذه الدورة.

إن التحديات التي تواجه حاليا التنمية الاجتماعية في أنغولا – والناجمة عن الالتزامات التي تعهد بها ١١٧ رئيس دولة وحكومة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ – هائلة حيث تكافح أنغولا لوضع حد لحالة عدم الاستقرار التي نجمت في السنوات الأخيرة عن الصراع العسكري.

وبناء على ذلك، تعمل حكومتنا، في سياق حكمها الحالي والمقبل، على تهيئة الظروف الاجتماعية المفضية إلى التصدي للأزمات الاجتماعية.

ونظرا لوضع أنغولا الراهن، فإننا نسعى إلى وضع تدابير تشخيصية مختلفة تمكننا من تقييم نطاق الأزمة الاجتماعية وحدتها، إننا نتصدى لمشاكل خطيرة تتصل بمسألة المشردين داخليا الذين بدأ الأمل يراودهم توا بأنه قد يتسنى لهم العودة بأمان. وهذه التدفقات الداخلية من الهجرة القسرية لم تيسِّر علينا على الإطلاق اتخاذ تدابير للتشجيع على تنفيذ الأنشطة الاقتصادية الجديدة التي يمكن أن توجد وظائف لسكان الريف والحضر على السواء. والتحدي الرئيسي الذي تواجهه حكومتنا في الوقت الحالي هو مكافحة الفقر.

ومن المعروف جيدا أن هناك أسبابا كثيرة وراء هذه الظاهرة. ونتيجة لذلك، يعجز البلد سنويا عن تحقيق نسبة هامة من الناتج المحلي. ولذلك فإن إعداد وتنفيذ استراتيجيات للقضاء على الفقر من المهام ذات الأولوية بالنسبة للحكومة. وقد بدأت هذه العملية بالفعل.

وتعمل الأفرقة الوطنية التي أُنشئت على جمع المعلومات اللازمة للتصدي لهذه المشكلة. وتركز هذه الأفرقة على ثلاثة مجالات أساسية، وهي: وضع استراتيجيات

تستهدف زيادة الإنتاجية والعمالة، واستراتيجيات لتحسين أوضاع الشعب، واستراتيجيات لزيادة الدخل.

ومن الأهمية التركيز على البرامج الجاري تنفيذها، ومن بينها البرنامج الذي يمنح ائتمانات محدودة للمرأة الريفية، والبرنامج الرامي إلى إعادة إطلاق زخم القطاع الإنتاجي. وأود أيضا التركيز على بدء عمل صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الموجَّه للقطاع الخاص.

ويحدو الحكومة الأنغولية الأمل في أن تكون الظروف قد تهيأت، بعد التوقيع مؤخرا على بروتوكول تفاهم مع صندوق النقد الدولي بهدف إعادة التوازن الأساسي للاقتصاد الكلي، بغية إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة، وهو ما يمثل عنصرا أساسيا لاتخاذ قرارات خاصة بالاقتصاد الجزئي ولإيجاد وظائف جديدة.

ونُفذت أيضا أنشطة واسعة النطاق في ميدان التدريب وإعادة التدريب للعاملين وغير العاملين لزيادة دخل الأسرة. وعملا على تحقيق هذا الهدف، أُنشئ برنامج لمساعدة الحرفيين بالتعاون مع مراكز العمالة. وهكذا فقد وفَّرنا ”مجموعة وسائل“ للاضطلاع بأنشطة مهنية.

وفي إطار اهتمام الحكومة المستمر بإعطاء الأولوية لتنظيم الموارد البشرية من خلال تحسين مجالي التعليم والصحة، زادت الحكومة بشكل كبير الموارد المالية المخصصة لهذين القطاعين هذا العام من خلال المصروفات الجارية أو من خلال الاستثمار في إصلاح البُنى الأساسية الاجتماعية التي تضرر معظمها بسبب الصراع المسلح.

ويمكن رؤية الأثر المباشر للحرب التي شنتها الحركة المسلحة في أنغولا بوضوح تام في عدد المشردين داخليا في البلد. وإدراكا للآثار الاجتماعية الضارة ولأنواع المشاكل الأخرى التي يواجهها المشردون داخليا، صممت الحكومة ونفذت برنامجا وطنيا للتدخل في حالات الطوارئ وتقديم المساعدة الإنسانية بغرض تحقيق هدفين مترابطين على نحو وثيق وهما: تقديم المساعدة الطارئة من ناحية، والاضطلاع بأنشطة ترمي إلى دمج السكان المشردين في أنشطة تستهدف تعزيز الاندماج الاجتماعي من خلال توزيع أدوات العمل، من ناحية أخرى. ولتكميل أنشطة البرنامج الوطني للتدخل في حالات الطوارئ وتقديم المساعدة الإنسانية، اضطلعت الحكومة ببرنامج يمكن في إطاره تقديم ائتمانات صغيرة.

ومن على هذه المنصة، ننتهز هذه الفرصة لتقديم الشكر إلى جميع البلدان، من كل مكان، التي أبدت تضامنها معنا والتي تقدم لنا المعونة الإنسانية.

وفي نهاية القرن الماضي، عندما بدأت العولمة تصبح واقعا حيا، جمع مؤتمر قمة كوبنهاغن البلدان المتقدمة النمو والعالم النامي. وتعهدنا معا بالقضاء على الفقر من مجتمعاتنا. وعلى الرغم من أننا بعيدون عن تحقيق هذا الهدف، فإننا ندرك أننا لن نحققه إلا بالتعاون بكافة أشكاله وبالمساعدة الإنمائية الرسمية. ويجب في هذه الألفية الجديدة تعزيز هذين العاملين في علاقاتنا. وهذا هو السبب في أن حكومتنا تؤكد مجددا دعمها للمبدأ القاضي بتكريس ٠,٧ في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وعلى الرغم من العقبات التي لا تزال تواجهها أنغولا، فإنها تلتزم التزاما راسخا بكفالة انتفاع الشعب بأكمله بالخدمات الاجتماعية الأساسية. وتؤكد أنغولا مجددا التزامها بمبادرة ٠٢/٠٢، ونحض البلدان كافة على الالتزام بتحقيق هذا الهدف.

وأخيرا نود أن نهنئ رئيس اللجنة التحضيرية وجميع أعضائها على ما أنجزوه من عمل ممتاز في إعداد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وإننا على ثقة من أن الأهداف التي حددتها الجمعية سيتم تحقيقها، بحيث يتمكن كثير من

الوفود في الدورة القادمة التي ستكلف ببحث التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الجديدة من تقديم تقارير مشجعة بشأن القضاء الفعلي على الفقر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي نائب وزير الصحة والرفاه الاجتماعي في جمهورية كوريا، السيد لي يونغ - يون.

السيد لي (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): إن الالتزامات التاريخية التي تعهد بها رؤساء الدول والحكومات في عام ٥٩٩١ كانت تعهدات رسمية. والمبادئ والوعود الواردة في الالتزامات قد وفرت التوجيه، فضلا عن أنها تشكل ضروريات أخلاقية ومعنوية لكل منا في مسعانا لإيجاد ''مجتمع للجميع''.

بيد أن تقييما لحالة العالم يوضح أن ليست جميع البلدان قد نجحت في هذه المهمة، وإن كان قد أُحرز تقدم في بعض المجالات. ولا تزال هناك فجوات واسعة داخل البلدان وفيما بينها. فالتباين في النمو الاقتصادي واضح جلي، وأوجه التفاوت لا تزال قائمة في أشكال مختلفة.

ولا شك في أن العولمة قد حققت فوائد على نطاق واسع. بيد أنه كان لها أيضا أثر هدَّام بالنسبة لفئة كبيرة من الناس في البلدان الفقيرة ذات الاقتصاد الضعيف والمتخلف، والعمالة غير الماهرة والمجموعات الضعيفة التي تعوزها القدرة والموارد لاستغلال الفرص الجديدة.

ولضمان أن تؤدي العولمة أيضا إلى حفز التنمية الاجتماعية الاقتصادية، أرى من الضروري توزيع فوائد العولمة بشكل أفضل بين المجموعات المستبعدة حتى تتوفر لنا أسباب الرجاء في أن تعود عولمة القرن الحادي والعشرين بالفائدة على الناس من جميع دروب الحياة وعلى البلدان على جميع مستويات التنمية.

ويحدوني الأمل، إذ أراعي ذلك، أن تضع هذه الدورة الاستثنائية الاستراتيجيات الملائمة وتحدد الغايات والوسائل للتصدي للتحديات التي نواجهها.

وأغتنم هذه الفرصة لأشاطر المندوبين تجربة جمهورية كوريا، وهي تجربة تعكس مكامن الزلل التي تنطوي عليها البيئة العالمية الجديدة ووعودها. إن الأزمة المالية لعام ٧٩٩١ قد عصفت بكوريا وورثت كثيرا من الكوريين البطالة. ولكن الأزمة كانت أيضا فرصة لاستعراض مثالب هيكلية معينة في نظمنا الاقتصادية والاجتماعية. والأهم من ذلك هو أنها ذكرتنا بأهمية السياسات التي تخدم المجموعات الضعيفة في مجتمعنا، والتي لم نولها الاهتمام الكامل في العملية الإنمائية.

وفي إطار التدابير المتخذة للتغلب على هذه الصعوبات، أدخلت الحكومة الكورية وطبقت مفهوم الرفاه المنتج. وللقضاء على الفقر، سنَّت الحكومة في عام ٩٩٩١ قانون الأمن الوطني لسُبُل الرزق الأساسية ووسعت نطاق تغطية المخطط الوطني للمعاش التقاعدي ليشمل البلد بأكمله. ونفذت الحكومة سياسات ترمي إلى إيجاد الوظائف وتقديم المساعدة للأعمال الصغيرة. وللاندماج الاجتماعي، اتخذت الحكومة تدابير لإزالة الفوارق الإقليمية وتعزيز الرفاه الاجتماعي للمحرومين مثل المسنين والمعوقين والنساء والأطفال والشريدين.

ومن أجل تعزيز الكفاءة وإقامة علاقات تعاونية للتنمية الاجتماعية بين القطاعين العام والخاص، نفذت الحكومة عملية تكيُّف هيكلي وإصلاحات نظامية جريئة. وعلاوة على ذلك، زادت أيضا باطراد النسبة المكرسة من الميزانية الوطنية للصحة والرفاه الاجتماعي على الصعيد الوطني، على الرغم من محدودية الموارد.

وبفضل الجهود الحكومية والتعاون مع القطاع الخاص، تمكَّن الاقتصاد الوطني من الانتعاش سريعا بعد

الركود. ونحن الآن أقدر من أي وقت مضى على بناء أساس قانوني وهيكلي أقوى لشبكات الأمن الاجتماعي.

واسمحوا لي أن أعود إلى العقبات التي لا تزال تعوق جهودنا الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية المستمرة في جميع أنحاء العالم. فثمة عدد متزايد من الصراعات المسلحة والأزمات الإنسانية تدمِّر حتى القدرة الأساسية لكثير من البلدان على الشروع في التنمية الاجتماعية. وينبغي التصدي للآفات من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والجريمة المنظمة، وتعاطي المخدرات، والمجاعات المزمنة، بتنفيذ تدابير أكثر فعالية ومشمولة بمزيد من التنسيق. كما ينبغي تعزيز برامج المساعدة التقنية، ويلزم المحافظة على تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية.

ومن الأهمية القصوى أن نواجه هذه التحديات بشكل جماعي وبمزيد من التنسيق. وينبغي أن تشارك منظومة الأمم المتحدة برمتها في هذا الجهد. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أن تدلي بدلوها على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. كما ينبغي أيضا أن يراعي نظام التجارة العالمي ونظام النقد هذا المسعى النبيل لدى وضع وتنفيذ سياساتهما.

وحسبما ينص عليه إعلان عام ٥٩٩١، فإن المسؤولية عن التنمية الاجتماعية تقع على عاتق كل دولة على حدة. ولذا، تجدر الإشارة إلى أن من الأهمية بمكان أن تعمل الدول فرادى على جعل نظمها الاجتماعية والاقتصادية مستقرة وفعالة وعادلة. ومن هذا المنطلق، فإن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، والحكم الرشيد، والحريات الأساسية من الشروط الأساسية لنجاح الجهود التي يبذلها كل بلد لتحقيق التنمية الاجتماعية. ويحدوني الأمل أن تذكِّر هذه الدورة جميع الأطراف الموجودة هنا بأهمية دور كل منها في التنمية الاجتماعية، وأن تجدد وتعزز العلاقات التعاونية بينها.

وفي آذار/مارس من هذا العام، استضافت جمهورية كوريا في سيول حوارا بشأن السياسة العامة بعنوان ''منتدى سيول: نحو ازدهار ووئام جديدين في التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ''. والحكومة الكورية على ثقة من أن ذلك المنتدى قد وفَّر فرصة نفيسة للبلدان لكي تتقاسم أساليب تصدي كل منها للأزمات الاقتصادية الأخيرة، وتستنبط الوسائل لمواصلة العمل في مجال التنمية الاجتماعية.

وعلى الصعيد الدولي، ستواصل الحكومة الكورية زيادة المساعدات الإنمائية التي تقدمها للبلدان النامية. وتلك المساعدة تزداد منذ عام ٥٩٩١. وعلى الرغم من القيود المالية التي تفرضها علينا الأزمة الاقتصادية، ستحاول جمهورية كوريا الوفاء بالالتزام الذي تعهدت به في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بتقديم التدريب التقني لأشخاص من البلدان النامية.

إن التنمية الاجتماعية مفهوم متعدد الأوجه، وهي تتطلب تبني نهج شامل ومتكامل للتصدي للمجموعة الكاملة من التحديات المتداخلة التي تواجهنا في هذا المنعطف الحاسم. ولتحقيق أهدافنا في سياق العولمة وفي خضم عقبات جمَّة، يجب على جميع البلدان والمجموعات أن تجد الشجاعة اللازمة لتجاوز مصالحها الذاتية وأن تنضم إلى شراكة متكاملة لتحقيق التنمية الاجتماعية. وكوريا، من جانبها، قد وطدت العزم على إعداد سياستها للتنمية الاجتماعية، وتوسيع نطاق العلاقات التعاونية مع الشركاء الدوليين لمواصلة تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة وكيلة وزارة العمل والسياسة الاجتماعية في جمهورية بولندا، السيدة إيرينا بوروتا.

السيدة بوروتا (بولندا) (تكلمت بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود أولا أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالتنمية الاجتماعية. وأضم صوتي إلى أصوات المتكلمين قبلي في الإعراب عن امتناني لتنظيم هذه الدورة بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية.

اسمحوا لي الآن أن أعطي بعض التفاصيل عن حالة تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن في بولندا، وأن أعبِّر عن أفكارنا فيما يتعلق بإمكانية التعجيل بالتنمية الاجتماعية في بلدنا.

إن بولندا، إذ تواجه تحديات عديدة مثل المرور بمرحلة انتقالية والعولمة والاندماج الأوروبي، قد استهلت أنشطة لمكافحة الفقر وللتشجيع على العمالة الكاملة والمنتجة والاندماج الاجتماعي. وخلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، تم الاضطلاع بأربعة إصلاحات أساسية، ألا وهي إصلاح نظام الضمان الاجتماعي، والنظامين الصحي والتعليمي، وتحقيق لامركزية السلطة. وقد شهدنا بالفعل نجاحا في هذه الإصلاحات.

وفيما يتعلق بنظام التقاعد، فقد استُكمل إصلاحه بعد فترة صعبة من الإعداد التمهيدي والصياغة. ويستند هذا إلى مفهوم عام يقضي بزيادة المسؤولية الفردية من أجل ضمان الدخل في الكبر. واستباقا لهذا الأمر، استحدثنا أيضا مفهوما واضحا للمساعدة الاجتماعية.

وإلى جانب النجاح هناك أيضا انتكاسات. فالبطالة لا تزال تمثل مشكلة. وتشمل المشاكل الأخرى تزايد التفاوت المادي، واستبعاد مجموعات اجتماعية معينة، وانخفاض مستوى التحصيل العلمي بالنسبة للشباب الفقراء أو الذين هم من المناطق الريفية، والصعوبات في الوصول إلى الرعاية الصحية، وتباين الظروف الإنمائية على المستوى المحلي.

ما هو اللازم عمله لكي تلبي بولندا على نحو أفضل توقعات مؤتمر قمة كوبنهاغن والدورة الحالية للجمعية العامة؟

أولا، سنساعد على تحقيق الهدف المنشود بشكل كبير إذا ما توصلنا معا إلى مفهوم واحد للتنمية الاجتماعية في ظل اقتصاد السوق الذي يحدد من جديد الوظائف الأساسية لدولة الرفاهة في مواجهة الانتقال والعولمة. ولعله من المبالغة القول إن هناك نموذجا واحدا ومحددا بوضوح للسياسة الاجتماعية الجاري تنفيذها في بلدنا اليوم. وفيما يتعلق بالموارد الحكومية والخاصة، فإننا بصدد إعداد نموذج مختلط لدولة الرفاهة يوفر الدعم الحكومي في شكل مساعدة مالية وإعانات خاصة لمؤسسات القطاع الخاص التي تقدم خدمات اجتماعية. وهذا النهج يستهدف ''الطريق الثالث'' الذي سيمكن من الجمع بين مسؤولية الدولة بشكل عام من الضمان الاجتماعي وزيادة المسؤولية الفردية. ومع ذلك، فإن عملية تحديد نسبة المسؤولية الحكومية والفردية في إطار المسؤولية العامة لن تكون سهلة أو سريعة.

ولعله من الأفضل في المستقبل البت منذ البداية في النموذج الذي سيعتمد بدلا من ترك هذا النموذج يتجمع رويدا رويدا. والسبيل إلى ذلك هو تخطيط الأسلوب الذي سنحل به المشاكل الاجتماعية الأساسية.

وثانيا، فإن أحد الأنشطة التي سيضطلع بها في بولندا لصالح التنمية الاجتماعية هو مواصلة إعداد مفهوم شامل أساسي يحدد كيفية إجراء التغييرات في مختلف مجالات السياسة الاجتماعية. وهذا جدير بالملاحظة بشكل خاص

فيما يتعلق بإجراء إصلاحات في مجالي الخدمات التعليمية والصحية.

وعلاوة على ذلك، فإن التطور المستمر للحوار الاجتماعي، وتطور المنظمات غير الحكومية يساعدان بشكل كبير في تنفيذ التزامات كوبنهاغن وبذل الجهود لتحقيق التقدم الاجتماعي في بولندا. وينبغي في هذا الصدد إيلاء مزيد من الأهمية لتطوير المجتمع المدني – وقد تستفيد هذه العملية من لا مركزية وظائف وهياكل الدولة.

وتؤكد بولندا إرادتها السياسية لمواصلة إنجاز إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. ونشاطر البلدان الأخرى إيمانها بأن هاتين الوثيقتين تحددان أسس التنمية الاجتماعية للسنوات المقبلة. وحل المشاكل التي أشرت إليها في بولندا سيمثل إسهامنا في التعجيل بإنجاز نموذج التنمية الاجتماعية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي نائب وزير الشؤون الاجتماعية في اليمن، السيد علي صالح عبد الله.

السيد عبد الله (اليمن): يسعدني في مستهل كلمتي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي يتزامن انعقادها مع الألفية الجديدة التي كان من مهامها تقييم تنفيذ قرارات القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن ٥٩٩١.

ويطيب لي أن أنقل إليكم وإلى كل المشتركين في هذا المحفل الدولي تحيات القيادة السياسية في الجمهورية اليمنية ممثلة في شخص فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية. كما نتقدم بالشكر الجزيل للحكومة السويسرية على تقديم كافة التسهيلات في سبيل انعقاد هذه الدورة الاستثنائية في جنيف. ولا بد من أن ننوه هنا بالجهود المبذولة من الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الصدد، وبكلمته القيمة التي تضمنت الاتجاهات والأفكار الحية بهدف مواجهة مشاكل الفقر ومصاعب التنمية الاجتماعية.

إن الجمهورية اليمنية التي حققت وحدتها عام ٠٩٩١ سلميا بإرادة شعبية حرة، واختارت الديمقراطية والتنمية الشاملة وصون حقوق الإنسان ونهج التعددية السياسية والحزبية، قد حرصت حكومتها منذ عام ٥٩٩١ على تطبيق برنامج للإصلاح المالي والإداري وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، ووضع سياسات اقتصادية ومالية ونقدية بقصد معالجة الاختلالات والمشكلات التي تواجه البنية الاقتصادية والاجتماعية. وأصدرت القوانين الهادفة إلى خلق بيئة مناسبة لنشاط القطاع الخاص، وتعزيز آلية السوق، وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتهيئة مناخ المشاركة الفاعلة في مؤسسات المجتمع المدني. وقد كانت هذه الإجراءات محل تقدير وإعجاب المؤسسات الدولية المختصة.

كما حققت الجمهورية اليمنية تقدما ملموسا على صعيد الاستقرار الاقتصادي، ووقف تدهور العملة الوطنية، وتصحيح كثير من الاختلالات في الموازين السعرية والنقدية والتجارية، وتنمية مجال الخدمات الاجتماعية والتحسين النسبي في حجم فرص العمل وتقليل البطالة، ومنح المرأة المزيد من فرص المشاركة العملية والمباشرة في النشاط الاقتصادي – الاجتماعي، وتحقيق أكبر قدر ممكن من التفاعل والاندماج في آليات إدارة المجتمع.

لقد اتسمت السنوات الخمس الماضية منذ قمة كوبنهاغن، بتزايد الاهتمام بالطابع الاجتماعي للتنمية، والانتقال بسياسات التنمية الاجتماعية نحو مواقع متقدمة. وتطبيق برامج الإصلاحات الهيكلية قد نتج عنه الكثير من المصاعب المعيشية. وتحول الفقر إلى ظاهرة بلغت نسبتها حوالي ١٢ في المائة، وطالت العديد من شرائح الفئات

الاجتماعية، مما يجعل القضاء عليها هدفا محوريا لكافة الأجهزة الرسمية وغير الرسمية. وشهدت هذه الفترة تأسيس العديد من مؤسسات وشبكات الأمن الاجتماعي، التي هدفت بالأساس إلى تخفيف الأعباء المعيشية عن الفقراء وذوي الدخل المحدود، وإيجاد فرص العمل للعاملين، وتشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة المدرة للدخل، وتوسيع قاعدة الإقراض الصغير والأصغر، وتحقيق المشاركة الشعبية، وتعزيز التكامل الاجتماعي. ومع ذلك، ما زالت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الشرائح من المجتمع اليمني تتسم بالمعاناة، وتحاول الحكومة اليمنية التغلب عليها قدر الإمكان بالتعاون والتنسيق مع الدول المانحة والمؤسسات الدولية المالية الأخرى مؤكدة على الدور الذي تلعبه في هذا المضمار والذي هو محل تقدير وعرفان اليمن رسميا وشعبيا.

وللتدليل على ذلك، فقد تم إنشاء عدد من مؤسسات شبكة الأمن منها الصندوق الاجتماعي للتنمية، الذي بدأ العمل عام ٧٩٩١، وبلغ رأس ماله ٠٨ مليون دولار حتى نهاية عام ٩٩٩١. وهو يهدف إلى توفير فرص العمل وتشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة. وبلغ عدد المشاريع التي نفذها ١٠٩١ مشروعا خلال ثلاث سنوات. وبلغ عدد المستفيدين من هذه المشاريع حوالي ٠٣٩ ١٤ شخصا؛ وصندوق الرعاية الاجتماعية الذي بدأ العمل عام ٦٩٩١، وبلغت مخصصاته المالية ٥٤ مليون دولار حتى نهاية عام ٩٩٩١. ووصل عدد المستفيدين منه إلى ٠٠٠ ٠٥٣ مستفيد. ومشروع الأشغال العامة، وبلغت تكلفته المالية حوالي ٠٠١ مليون دولار حتى نهاية عام ٩٩٩١. ويهدف إلى مساعدة المقاولات الصغيرة وتدريب العمالة غير الماهرة، ووصل عدد المستفيدين منه إلى حوالي ٠٠٠ ٣٦ فرصة عمل. والبرنامج الوطني للأسر المنتجة، ويهدف إلى تدريب النساء الفقيرات وإكسابهن المهارات المهنية الفنية، وبلغ عدد المتدربات حوالي ٠٠٠ ٢١ متدربة حتى نهاية عام ٩٩٩١.

وفي عام ٨٩٩١، بدأنا البرنامج الوطني للحد من الفقر وتوفير فرص العمل برأس مال قدره ٢٤ مليون دولار، ويهدف إلى الحد من الفقر، وتعزيز التنمية الاجتماعية الإقليمية من خلال الجامعات الأهلية، وتقوية اتجاهات التنمية البشرية، وإعداد الخطة الوطنية لمكافحة الفقر على المدى المتوسط والطويل، وإيجاد نظام متكامل لمعلومات الفقر وسوق العمل.

إن جهود الحكومة وإصرارها على تنفيذ قرارات قمة التنمية الاجتماعية تظهر جميعها في سعيها لإيجاد المزيد من مؤسسات مكافحة الفقر. وبدأت الدولة حاليا إنشاء بنك للفقراء للتعامل مع الفئات الأشد فقرا والشباب والنساء. وهذا إلى جانب ما أتاحته المشروعات الاستثمارية والتنموية الأخرى من فرص العمل. وخلال نفس الفترة وفي ذات الوقت، فإن برامج الرعاية الاجتماعية تستوعب المزيد من الفئات الخاصة، وتحديدا برامج الرعاية والتأهيل المجتمعي للمعوقين والمسنين والأحداث، وخدمات الأمومة والطفولة. هذا في الوقت الذي تستمر فيه برامج تطوير بنية التعليم، ورفع مخصصاته في ميزانية الحكومة بنسبة ٤ في المائة في عام ٩٩٩١، وزيادة القيد في المدارس، وتحسين نسبة التحاق الإناث بالدراسة. ونشر وتشجيع الإقبال على التدريب المهني، وتنفيذ مشروع متكامل للتدريب المهني تصل كلفته المالية إلى حوالي ٥٧ مليون دولار ويهدف إلى التوسع في مجال التعليم هذا المرتبط باحتياجات التنمية والمجتمع.

وفي المجال الصحي، فقد تطورت مخصصات الرعاية الصحية الأولية لاستيعاب الاحتياجات المتنامية. وتم في الأعوام الثلاثة الماضية تنشيط خطة تحصين ناجحة لملايين الأطفال ضد الأمراض المزمنة. ولقد اتخذت بلادي من الديمقراطية والمشاركة والمساواة عناوين بارزة في الحياة السياسية والاجتماعية لتعميق الاندماج الاجتماعي بين فئات وشرائح المجتمع. وأولت الدولة اهتماما واسعا لتوعية وتنمية

الأسرة وتوسيع البرامج السكانية، وحددت الكثير من الاستراتيجيات الوطنية القطاعية وأقرها، أبرزها الاستراتيجية الوطنية للسكان، والاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالمرأة والأمومة والطفولة وتعليم الفتاة ومحو الأمية. وتمكنت من إصلاح الكثير من القوانين والتشريعات الهادفة إلى تعزيز التضامن والتلاحم والسلام الاجتماعي وتعميق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين أفراد المجتمع. وشهدت السنوات الخمس الماضية زيادة دور مؤسسات المجتمع المدني، وخاصة المنظمات الأهلية التي أصبحت تحتل مكانة ملموسة كشريك أساسي للدولة في برامج البناء والتنمية، حيث يتجاوز عددها ٢ ٠٠٥ جمعية واتحاد حتى نهاية عام ٩٩٩١. ويتوقع أن يصدر قريبا القانون الجديد للجمعيات الذي يتميز بالكثير من الأفضليات والمزايا التي تزيد وتعمق من الممارسات الديمقراطية في المجتمع.

ولقد بلغت العملية الديمقراطية ذروتها خلال السنوات الخمس الماضية بإجراء الانتخابات البرلمانية الحرة والنزيهة، وانتخاب المجلس البرلماني. وشاركت في هذه الانتخابات جماهير الشعب ومعظم الأحزاب والتنظيمات السياسية، البالغ عددها في الجمهورية حوالي ٥١ حزبا وتنظيما. وأجريت لأول مرة في عام ٩٩٩١ انتخابات ديمقراطية لاختيار رئيس الجمهورية.

وصدر مؤخرا قانون السلطة المحلية الذي يعزز اتجاهات اللامركزية في الإدارة. ويمنح الأقاليم الكثير من الصلاحيات والاختصاصات. كما تشهد بلدنا حركة نشطة في مجال حقوق الإنسان والتأكيد على الأهمية البالغة لاستمرار التقدم المحرز في مجال احترام الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والحق في التنمية، والتنفيذ الأمثل للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وغيرها من الاتفاقيات.

وختاما، إن عمليات التنفيذ لقرارات القمة الاجتماعية في الوقت الذي عكست قدرا واقعيا من الالتزام بهذه القرارات، فإنها تتطلب من اجتماعنا هذا التقييم الموضوعي لتلك المصاعب التي واجهتها الدول على المستويات الوطنية والدولية، واقتراح الأساليب والمبادرات الإضافية لتحسين أعمال التنفيذ في المستقبل، وخصوصا ما يتعلق بمراجعة سياسات التمويل وحشد الموارد، وتطوير أنظمة الرقابة والمتابعة وإعادة النظر في سياسة العون الخارجي بما يخدم برامج التنفيذ، وتأمين التجارب والفعاليات الناجحة وكذلك الأشكال الجديدة للاتصالات الحديثة وفتح الأسواق وتحريرها من القيود وما حملته العولمة من تحديات وصعوبات بالإضافة إلى الحروب، والأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة، والكوارث الطبيعية وغير ذلك من العوامل التي تزيد من فجوة الفقر والبطالة وتقلص من مشاهد الاندماج الاجتماعي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيدة أكسلطان أتايفا، رئيسة وفد تركمانستان.

السيدة أتايفا (تركمانستان) (تكلمت بالروسية): إنه شرف كبير لي، أن أتكلم باسم تركمانستان، أن أخاطب المجتمع الدولي المجتمع هنا اليوم، والمشترك في القلق والأمل والرغبة لجعل عالمنا أكثر عدلا وإنسانية وأفضل من الناحية الروحية. ويمكن أن يكون لنا الحق، وبالفعل لنا الحق، في اعتناق آراء سياسية مغايرة، واختيار نماذج اقتصادية مختلفة، والنضال من أجل أيديولوجيات مختلفة. بيد أن أي فكرة سياسية، وإن كانت حتى أنبل الأفكار، لا قيمة لها إذا لا يوجد مكان فيها لأفكار الشخص العادي بشأن قوته اليومي، ومأوى يعيش فيه، وحلم بحياة كريمة يسودها الهدوء والسلام. وهناك بلايين من الناس محرومة من هذا كله.

إن المشكلة التي نواجهها صعبة وملموسة، وهي: ما يمكن عمله، وكيف يمكن عمله، لتخفيف معاناة مجموعات الأفراد وفئات الناس، بل الأمم والقارات بأسرها التي أصبح فيها الحرمان والمعاناة نمطا من أنماط الحياة؟ وأنا على اقتناع بأن كلنا يفهم الطابع الخطير لهذه المشكلة. ولا يمكننا نقل عبئها إلى الأجيال المقبلة.

إن تركمانستان تنتمي إلى البلدان النامية؛ وعلاوة على ذلك، فهي دولة محايدة لا تقبل، بحكم وضعها، أن يفرض عليها أي فرد نماذج اجتماعية – اقتصادية وسياسية جاهزة للتنمية. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أبين بعبارات عامة نهج تركمانستان إزاء المسائل المدرجة على جدول أعمال جلسة اليوم انطلاقا من تجربة كل بلد المفيدة دون ريب للبشرية جمعاء، ومن فرص التفاعل بين الدول في هذا الصدد، والتطبيق العملي للخطط التي أثبتت الحياة جدواها.

إن تركمانستان كانت لدى استقلالها أحد الكيانات الوطنية الأقل نموا في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، وتحملت إلى أبعد حد ممكن العبء الثقيل للغبن في توزيع الموارد وآثار تطبيق مبدأ التمويل التكميلي للبرامج الاجتماعية. وفوق ذلك كله كان هناك جو نفسي تسيطر عليه الريبة الإيديولوجية والاجتماعية. وإزاء هذه الخلفية لم يكن من المفهوم ماذا يقصد بعامة الناس عندما كانت الدولة خلال الأيام الأولى من قيامها تضع سياسة تتمثل في التفوق غير المشروط للتنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية لكل السكان. وعلى الرغم من الموارد المالية المتواضعة في ذلك الوقت، كنا نوجهها نحو توفير الحياة الكريمة للناس وحمايتهم من غائلة الفقر والحرمان.

وقد أدخلت الدولة نظاما، وحافظت عليه، لتحديد أسعار ٤٢ منتجا رئيسيا، تشمل الخبز والدقيق ومنتجات الألبان. وفيما يتعلق بـ ٠٠٥ منتج وخدمة إضافية، من المواد الغذائية والوقود والنقل بشكل أساسي، فإنه لا يمكن تغيير أسعارها إلا بمرسوم من رئيس الدولة. وتحافظ تركمانستان على نظام تقدم بموجبه المواد الغذائية المخصصة للأسر منخفضة الدخل مباشرة إلى تلك الأسر دون تكاليف تقريبا. ونحافظ على تحديد أسعار الإسكان الحكومي والمرافق والنقل العام. ولا يدفع مواطنونا شيئا للحصول على الغاز والكهرباء ومياه الشرب والملح. كما أننا نحافظ على مجانية التعليم والخدمات الصحية. وتخصص الدولة نسبة تتراوح من ٠٤ إلى ٠٥ في المائة من ميزانيتها للاحتياجات الاجتماعية. وكثيرا ما تعرضنا للنقد بسبب ذلك، ووجه إلينا اللوم لافتقادنا الحس التجاري، ولكن بفضل هذا النهج تمكنت تركمانستان، وهي البلد الذي كانت أوضاعه في عشية الإصلاحات غير مواتية على الإطلاق من تلافي الصراع الاجتماعي. وإنه بفضل هذا النهج أيضا أننا تمكنا من ضمان الاستقرار الاجتماعي، وثقة الشعب في الإصلاحات الجاري تنفيذها.

إن التركيز على الدعم الاجتماعي للأسرة هو حجر الزاوية في سياستنا الاجتماعية. فقد وضعت تركمانستان ضمانات قوية تستهدف حماية الأمومة والطفولة. وتجرى حاليا إصلاحات للنظام التعليمي والتدريب المهني لصالح الأجيال القادمة.

وخلاصة القول، فإن الأمور تجري في بلدنا على النحو التالي: إن مواطنينا، بغض النظر عن حالتهم الخاصة، يعرفون أن لهم مكانا للعيش، وأن المجتمع سيساعدهم، وأن أطفالهم سيحصلون على التعليم، وأن القلق لن يساورهم بشأن صحة أطفالهم أو أسرهم أو أنفسهم. وتعطي الدولة للناس الإحساس بأنهم يشاركون في حياة المجتمع؛ وتكفل لهم الكرامة بمساعدتهم على تطوير أنفسهم كأفراد.

وكل هذا لا يعني أن تركمانستان قد حلت جميع المشاكل المتصلة بالتنمية الاجتماعية. فلا تزال هناك مشاكل كثيرة، ونحن على استعداد لمناقشتها من أي زاوية. كما أننا على استعداد للتعاون مع المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. وتعتزم تركمانستان مواصلة تعزيز التعاون الدولي الذي أثبت فعاليته. وإننا على ثقة من أن تدويل المشاكل الاجتماعية يقتضي تدويل الجهود لإيجاد حلول لها أيضا. وهذا يعني أنه لا يحق لأي بلد أن يعزل نفسه عن المشاكل التي تثير قلق العالم كله.

وعندما يتعلق الأمر بكفالة التنمية الاجتماعية المستدامة في وسط آسيا، وبالتقدم، وبرفاه شعوبها، فإن التعاون الإقليمي يصبح هاما بشكل خاص. ونرى اليوم في آسيا قيام نظام مستقر للتفاعل الإقليمي، متمثلا في منظمة التعاون الاقتصادي، التي تنفذ من خلالها مشاريع كبرى في مجال النقل والاتصالات لسد الفجوة بين اقتصادات البلدان الأوروبية والبلدان الآسيوية، وللتغلب على الفجوة التكنولوجية بينها، وإقامة نظام اقتصادي وعلاقات اقتصادية عادلة بين الشمال والجنوب.

وتبذل تركمانستان جهودا هائلة لتوفير منتجات الطاقة للأسواق الدولية. وإنشاء خطوط أنابيب عابرة للمناطق والقارات من الاحتياجات الضرورية للعصر، ووسيلة حقيقية وناجعة جدا للتغلب على أزمات الطاقة المعقدة باستمرار، وللقضاء على التفاوتات في توزيع الموارد واستهلاكها، حيث إن تلك الموارد محفوفة بخطر اندلاع انفجارات اجتماعية في الدول المحرومة منها بتقويض أسس الأمن على الصعيدين الوطني والإقليمي. وخطوط الأنابيب تعني أماكن عمل جديدة؛ وتعني الإضاءة والتدفئة المترلية. وأنا مقتنعة بأن المحيط الأمني الأوروبي – الآسيوي على طوال محوري الشمال – الجنوب والشرق – الغرب، وهو محيط حزام مستقبلي لأمم مستقرة تنعم بالتنمية المستدامة، سيسير إلى جانب طرق خطوط الأنابيب في المستقل. ومن هذا المنطلق، فإن إنشاء خطوط الأنابيب لا يعني مجرد تنفيذ مشاريع مربحة، ولكن أيضا مشاريع للتنمية الاجتماعية على نطاق واسع تتجاوز كثيرا الحدود الوطنية.

إن المشاكل الاجتماعية الحالية، والأبعاد العالمية التي اكتسبتها، تدعو إلى حشد جميع الموارد البشرية، والإرادة السياسية لزعماء العالم، ومواءمة الإجراءات وتنسيقها لحل هذه المشاكل. ومهمتنا، ومهمة جميع أعضاء المجتمع الدولي، تتمثل في استنباط نموذج للتفاعل يتمشى مع الواقع الجديد للتنمية الدولية ومع تحديات العصر الجديدة.

ولن يتسنى مواجهة هذه التحديات إلا بتوحيد جهودنا وباستخدام تكنولوجيات حديثة غير تمييزية وعادلة. ولا مكان اليوم للابتزاز السياسي وإصدار الأوامر؛ ولا يمكن أن يكون تقديم المساعدة مشروطا بانتهاك الحقوق السيادية للأمم. هذا هو النهج الذي طالما دافعت عنه، ولا تزال تدافع عنه، تركمانستان، وهذا هو النهج الذي يتماشى مع الفلسفة السياسية لبلدي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد موردخاي موردخاي، المدير العام في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في إسرائيل.

السيد موردخاي (إسرائيل) (تكلم بالعبرية؛ قدم الوفد نصا بالانكليزية): لقد عقدت هذه الدورة الاستثنائية للتصدي للمشاكل التي أرقت البشرية منذ فجر التاريخ. وقبل آلاف السنوات كان الإنجيل يعلمنا أن الفقير سيكون دائما بيننا على الأرض، ويأمرنا بأن نبسط أيدينا بالإحسان. ولكن الإنجيل لا ينظر إلى الإحسان – وهو استعداد الغني لإعطاء الفقير – على أنه الحل لمشكلة الفقر وتوزيع الدخل. وأمر الإنجيل بإعادة توزيع كافة الأصول كل ٥٠ عاما، خلال سنة اليوبيل، ويبدأ بعد ذلك كل شيء من جديد.

لقد كانت البلدان المشاركة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية قبل خمس سنوات أقل أبهة، وتعهدت بمجموعة من الالتزامات في مجال التنمية الاجتماعية الوطنية والدولية. وركز هذا الالتزام بالقضاء على الفقر، وتلبية احتياجات السكان المحرومين بشكل مناسب، وتوسيع نطاق العمالة، وإقامة توازن دقيق بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية. وأعتقد أن كل بلد قد استغل أفضل ما لديه من موارد وقدرات فكرية لإنجاز تلك المهام ولمواجهة التحديات التي حددها مؤتمر كوبنهاغن.

وفي الوقت ذاته، لا ريب في أن قصر المدة المنقضية منذ المؤتمر ومحدودية الموارد المتاحة قد حالا دون وفاء الحكومات بشكل كامل بالتوصيات والأهداف المتعلقة بالتنمية الاجتماعية. والبيانات المعروضة علينا اليوم تدل على أن الطريق لا يزال طويلا لبلوغ الأهداف التي حددناها لأنفسنا. وبينما يعاني عشرات الملايين من الأطفال في جميع أرجاء العالم من سوء التغذية، فإن الثروة المتراكمة لدى عدد محدود من الأفراد هائلة وتعادل تقريبا الناتج الوطني الإجمالي لعشرات البلدان الفقيرة. وأكثر من مليار شخص يعيشون على أقل من دولار يوميا، على نقيض أثرى ثلاثة أشخاص في العالم، الذين ''تساوي ثروتهم'' أكثر من الناتج المحلي الإجمالي لعشرات البلدان الفقيرة.

إن توزيع الدخل أصبح متفاوتا بشكل متزايد، لا بين البلدان فحسب ولكن أيضا داخلها. وفي إسرائيل أيضا، يؤسفني أن أبلغكم أن الفقر قد زاد في السنوات الأخيرة، وأن الفجوات الاجتماعية لم تتقلص بشكل كبير. فمن ناحية، إسرائيل طرف في الاقتصاد الجديد بما لديها من شركات رائدة في التكنولوجيا المتقدمة في مجالات تكنولوجية هامة. كما زاد الناتج الوطني الإجمالي، ويرجع ذلك أساسا إلى قدرتنا على المشاركة في الاقتصاد الجديد. ومن ناحية أخرى، يتخلف عن الركب كثير من الإسرائيليين ولا يجنون ثمار النمو، وكثيرون منهم لا يجدون عمل.

وهذا أحد أشكال التعبير عن التغيير الذي شهدته التنمية الاجتماعية في إسرائيل منذ إنشاء الدولة. لقد تحولنا من مجتمع محاصر، كان يركز على الطابع الجماعي والإنجاز المشترك، إلى مجتمع يركز على الحقوق الفردية وتحقيق الذات.

إن دولة إسرائيل فخورة بما حققته من إنجازات في مجال التنمية الاجتماعية. ففي العقد الماضي، استوعبت إسرائيل مليون مهاجر، ومعظمهم من الاتحاد السوفياتي السابق ومن إثيوبيا. ومعظم هؤلاء المهاجرين قد اندمجوا الآن في المجتمع الإسرائيلي وفي الحياة الثقافية والسياسية والاقتصادية.

وعلى الرغم من عبء الأمن المستمر، تحولت إسرائيل إلى دولة رفاه عصرية، ولم يقل استعداد مواطنيها لدعم دولة الرفاه هذه عما كان عليه. بل على العكس، فإن التقدم المحرز في مجالات كثيرة لا يزال مستمرا. ومنذ عقد تقريبا، تنفق إسرائيل على الخدمات الاجتماعية أكثر مما تنفق على الأمن. ولا يزال التشريع الاجتماعي يوسع نطاق حمايته للفئات الضعيفة من السكان مثل النساء والأمهات والأطفال والمسنين والمعوقين.

إن متوسط العمر المتوقع في إسرائيل من أعلى المستويات في العالم، حيث يتمتع كل إسرائيلي بتغطية بموجب قانون التأمين الصحي الذي يقدم مجموعة كبيرة من الخدمات الصحية. هذا، وقد ارتفعت باطراد المستويات التعليمية. ويلتحق عدد متزايد من الإسرائيليين بالتعليم العالي وبأقسام تعليمية خاصة.

ومع ذلك، فإننا نعرف أن الحل الحقيقي لمواجهة زيادة الفقر والبطالة لا يتمثل في تطوير المزيد من الخدمات

الاجتماعية والتشريعات الاجتماعية. وإنما الحل يتمثل في الاستثمار في التعليم لتحسين الاندماج في محل العمل. ومنذ القدم، وبالتحديد من ٠٠٩ عام، كتب المومييون أن أرفع مستويات الإحسان هو إعطاء الناس مهنة يمكنهم بها أن يعولوا أنفسهم باستقلال وكرامة.

إن النموذج المفضل ليس هو أن ينفق الأغنياء على الفقراء عن طريق تبرعات ولكن أن يقوم المجتمع على علاقات عمل كريمة، بحيث يحقق معظم الناس طاقتهم الكاملة، ويعولون أسرهم من خلال عملهم. وإذ نضع ذلك نصب أعيننا، فإن المؤسسات الاجتماعية مسؤولة عن إعداد ترتيبات اجتماعية للاستجابة وأساليب فعالة لدمج الفئات المعوزة والمعوقة في مكان العمل. وإننا نود انتشال مئات الآلاف من الإسرائيليين من دورة الفقر، لا عن طريق دفع الأموال ولكن بدفع حد أدنى من الأجر المعقول يحول دون انزلاق مزيد من الإسرائيليين تحت خط الفقر. إننا لا نسعى إلى التوصل إلى ترتيبات باستخدام قواعد اللعبة الاقتصادية التي تعرض التضامن الاجتماعي للخطر، ولكننا نسعى إلى إيجاد حلول تجمع بين النمو والسياسة الاقتصادية، وما يصاحبهما من أهداف العمالة والأهداف الاجتماعية، والاندماج والتنمية الاجتماعية.

إن إسرائيل بلد صغير من حيث السوق الداخلية نسبيا. وعملية العولمة لها أثر هام، وتوسع الفجوات الاجتماعية – الاقتصادية وتحد من الفرص المتاحة للمجتمعات الاقتصادية الضعيفة. ولذا، فإننا نطلب أن نكون شركاء كاملين في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإيجاد السبل لدمج التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في التنمية الاجتماعية والعمالة الكاملة والقضاء على الفقر ومحو الأمية.

ونعتقد أنه يتعين على المجتمع الدولي ومؤسساته الكبرى يجب أن تجد الوسائل للتعبير عن تكافل السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وأن تساعد البلدان في بحث هذه المسائل برمتها. كما نرى من الضروري إعداد الأدوات واتخاذ التدابير لدراسة التشعبات الاجتماعية التي تنطوي عليها المبادرات الاقتصادية، ولتقييم المنتجات والمدخلات والإنتاجية من الناحية الاجتماعية.

وتود إسرائيل أن تكون رائدة في تطوير أنماط وأساليب التعاون الإقليمي في المجالات التي تشكل صميم مداولات هذه الدورة الاستثنائية. وإننا نتطلع إلى إقامة تعاون حقيقي مع البلدان العربية ومع البلدان الأخرى في منطقتنا من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية لجميع شعوب المنطقة. وقد بدد الجميع طاقة وموارد كثيرة جدا في مجالات تضر بالتنمية الاجتماعية، وتحبط الجهود الرامية إلى الحد من الفقر، وتحد من النهوض بالتعليم، وترجئ محو الأمية.

لقد حان الوقت لأن نعمل معا لتحقيق العمالة الكاملة، والنمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية لجميع شعوب المنطقة. وقد أثبتت إسرائيل استعدادها لاتخاذ خطوات هامة للنهوض بهذا الهدف.

ولن يضع السلام حدا للعداء بين الشعوب إلا إذا تمكنا من إنشاء شبكة لعلاقات الجوار التي تعزز الازدهار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

ويمكن للمجتمع الدولي أن يؤدي دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي وزير الشؤون الاجتماعية في السلطة الوطنية الفلسطينية، السيدة انتصار الوزير.

السيدة الوزير (فلسطين): سيدي الرئيس، اسمحوا لي، باسمي وباسم وفد فلسطين، أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة، وأن أتقدم بالشكر للحكومة السويسرية لاحتضانها هذه الدورة.

تنعقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة والبشرية تدخل الألفية الثالثة في ظل تغييرات دولية جذرية سياسيا واقتصاديا، حيث تتعمق عملية العولمة في مختلف مجالات الحياة بفضل ثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات. وقد أصبح عالمنا قرية كونية تعاني هموما مشتركة ومصيرا واحدا.

يعيش عالم اليوم إشكاليات كبرى ذات طابع استراتيجي ووجودي تتطلب تضافر الجهود الدولية الجماعية من أجل إيجاد الحلول المناسبة. وأهمها أسلحة الدمار الشامل المنتشرة عالميا والتي تهدد البشرية بالفناء، وتزايد الصراعات المسلحة القومية والدينية والإقليمية، ونزعة سباق التسلح المرافق لها، والاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية وتلوث البيئة مما يهدد حياة الإنسان وتوازن الطبيعة ومصالح الأجيال المقبلة، وعدم التكافؤ في العلاقات الاقتصادية الدولية، واتساع الفجوة بين بلدان الشمال الغنية المتطورة وبلدان الجنوب الفقيرة المتخلفة، والتي يعيش فيها ٨٠ في المائة من فقراء العالم، ومديونية البلدان النامية التي تستنزف جزءا هاما من مواردها، مما يشكل عائقا جديا أمام تطورها. هذا، بالإضافة إلى إشكاليات التصحر والجوع والإيدز وغيرها الكثير.

لقد عالجت القمة الاجتماعية التي عقدت في كوبنهاغن عام ١٩٩٥ قضايا ذات أهمية رئيسية في حياة البشر، وعلى رأسها عملية القضاء على الفقر والقضاء على البطالة وتعزيز الاندماج الاجتماعي. إن التطورات التي تلت القمة، ومن بينها أحداث سياتل، تشير إلى أن الأوضاع لم تتحسن بالشكل الذي توقعته هذه القمة. ولم يتم تنفيذ معظم محاور وبرنامج عمل كوبنهاغن، إذ زاد الفقر خمس مرات عما كان عليه عشية انعقاد مؤتمر كوبنهاغن، كما أشار الأمين العام للأمم المتحدة. وتزداد البطالة ويتراجع الاندماج الاجتماعي في العديد من البلدان بسبب التناقضات القومية والدينية والتهميش وغياب الديمقراطية أو ضعفها.

إن الشعب الفلسطيني ما زال يناضل من أجل حقه في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال تطبيق قرار الأمم المتحدة ٤٩١ (د-٣) بحقهم في العودة إلى ديارهم وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم ماديا ومعنويا طيلة السنوات الخمسين الماضية.

لقد أكدت القيادة الفلسطينية دائما على أن السلام بالنسبة لنا هو خيار استراتيجي. وعقدت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقا انتقاليا مع الحكومة الإسرائيلية لمدة خمس سنوات انتهت قبل عام دون تنفيذ الحكومات الإسرائيلية المتتابعة لما تم عليه الاتفاق بإشراف دولي.

وفي نفس الوقت يستمر الاحتلال لمعظم الأراضي الفلسطينية ومصادرة الأراضي وبناء مستوطنات جديدة وشق الطرق الالتفافية وقلع الأشجار وهدم البيوت وانتهاك حقوق الإنسان وخلق كانتونات فلسطينية منعزلة عن بعضها البعض وعزل الضفة عن القطاع وعزل القدس ومصادرة هويات سكانها والعمل على تهويدها واستمرار اعتقال الأطفال الفلسطينيين في سجونها ومواجهة الاحتجاجات الفلسطينية الشعبية بالحديد والنار والمس بكرامة الشعب الفلسطيني. والسيطرة على الموارد الطبيعية، حيث تستولي إسرائيل على ٨٠ في المائة من المياه الفلسطينية، وتعمل على تكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي على صعيد كامل الدولة الاقتصادية، من إنتاج واستهلاك واستيراد وتصدير وأسواق عمل.

وفي الوقت الذي تتنكر فيه إسرائيل للاتفاقيات التي وقعتها مع منظمة التحرير الفلسطينية وعدم تنفيذها لها، وخاصة الانسحاب من الأرض وتحقيق الولاية الفلسطينية

عليها وإنشاء الممرات الآمنة بين الضفة وغزة، فإنها تخادع وتناور على صعيد قضايا الحل النهائي المتصلة بقضية اللاجئين والقدس والمستوطنات والحدود والسيادة والمياه، حيث تعلن أنها لا تريد العودة إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وتعمل على التوسع الإقليمي في الأراضي الفلسطينية، كما ترفض عودة اللاجئين إلى ديارهم وتعويضهم، وترفض مناقشة قضية السيادة على القدس الشرقية المحتلة عام ١٩٦٧، وتريد ضم مستوطنات إلى سيادتها، وترفض تواصلا جغرافيا حدوديا فلسطينيا عربيا، وكل ذلك مخالف لقرارات الشرعية الدولية، وخاصة القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٨٣٣ (١٩٧٣) و ٤٩١ (د-٣)، مما يتطلب ضغطا دوليا رسميا وشعبيا على إسرائيل لإجبارها على الانصياع لقرارات الشرعية الدولية من أجل حل متوازن وعادل وشامل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والعربي الإسرائيلي.

وفي ظل هذا المناخ السياسي والاقتصادي المعقد الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، والذي يخلف آثارا اجتماعية سيئة، يعيش حوالي ربع الشعب الفلسطيني تحت حد الفقر، ونسبة البطالة ٢١ في المائة. وهناك ٠٠٠ ٠٢١ عامل فلسطيني يعملون في السوق الإسرائيلية، تصبح هذه القوة عاطلة عن العمل عند الإغلاق. ومؤشرات النمو الاقتصادي ضعيفة نتيجة لغياب الاستثمار بسبب عوامل الأمن وتعثر العملية السلمية. هذا، بالإضافة إلى الصعوبات الشديدة في إحداث تنمية اجتماعية حقيقية في ظل الاحتلال والتبعية الاقتصادية العضوية للاقتصاد الإسرائيلي وعدم إمكانية حرية حركة الناس والبضائع في فلسطين، وبينها وبين العالم الخارجي. كل هذا ألقى بظلاله على عملية التنمية في فلسطين، وإمكانية التطبيق العملي للخطط والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ومع كل هذه الظروف المعقدة والسلبية، فقد عملت السلطة الوطنية الفلسطينية على إقرار العديد من التشريعات والقوانين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أقرت ٠٣ قانونا يلعب دورا هاما في خلق البيئة الحقوقية للتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع الفلسطيني. وهناك العديد من مشاريع القوانين التي تنتظر الإقرار، كما تمت عملية تنظيم انتخابات المجلس التشريعي ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية برقابة دولية. وهناك عملية تنظيم للعلاقة ما بين السلطة والمنظمات غير الحكومية. كما شكلت لجنة وزارية للتطوير الإداري من أجل تحقيق الشفافية والمساءلة، وتعمل على تكريس التعددية السياسية لتعميق وتعزيز الديمقراطية وحرية الرأي والرأي الآخر. كما قامت السلطة بتطوير استراتيجية وطنية لتشغيل الفلسطينيين من أجل الاستخدام الكامل لليد العاملة الفلسطينية، ومن أجل تخفيف البطالة باتجاه القضاء عليها. إلا أن إعاقة تطور الاقتصاد الفلسطيني من قبل السياسات الإسرائيلية يحول دون تحقيق التنمية. كما تقوم السلطة الوطنية بتقديم المعونة إلى ٠٣ في المائة من العائلات الفقيرة في فلسطين، والاهتمام بفئة المعوقين والمحررين والمسنين. وتعمل على تطوير السياسات الوطنية لمكافحة الفقر من خلال الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، من خلال بلورة خطة وطنية وقطاعية ومناطقية لمكافحة الفقر مرتبطة بخطة التنمية الفلسطينية. كما تعمل السلطة الفلسطينية على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة من خلال التشريعات والقوانين، وتأخذ بعين الاعتبار قضية النوع الاجتماعي في خططها التنموية، كما أولت السلطة اهتماما خاصا لعملية إعادة البناء في فلسطين من خلال بناء البنية التحتية المدمرة، وفي نفس الوقت تطوير البنية الاجتماعية من خلال الاهتمام بالتعليم والصحة والصرف الصحي والمياه النقية.

إن إسرائيل باستمرار احتلالها للأراضي الفلسطينية تعيق عملية الاندماج الاجتماعي بين أبناء الشعب الفلسطيني من خلال سياسة الكانتونات والعزل، وتعمل السلطة على دمج العائدين إلى فلسطين في المجتمع الفلسطيني وينتظرها الكثير على هذا الصعيد من خلال عودة اللاجئين إلى فلسطين في المستقبل.

إن استنتاجنا الرئيسي هو أن لا تنمية حقيقية في ظل الاحتلال، وأن الشرط الرئيسي للوصول إلى تنمية اجتماعية حقيقية في فلسطين هو إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين، وتطبيق كافة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، مما يتطلب إيجاد آلية دولية حقيقية لتطبيق هذه القرارات، ودعم الشعب الفلسطيني في تطبيق حقوقه الوطنية ليحل السلام والأمن والحرية والعدالة والمساواة والازدهار الاقتصادي والتطور الاجتماعي لجميع شعوب المنطقة وشعوب العالم. متمنية لأعمال القمة الاجتماعية بالنجاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد طلب عدة ممثلين السماح لهم بالكلام ممارسة لحق الرد. وأذكِّر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للمرة الأولى و ٥ دقائق للمرة الثانية. وينبغي للوفود بأن تدلي بها من مقاعدها.

السيد حسين (العراق): سيدي الرئيس، يتحدث وفد بلدي في إطار حق الرد على ما جاء في كلمة وفد الكويت بشأن المفقودين، ويود أن يوضح ما يلي. إن العراق قد أوفى بالتزاماته إزاء قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبقدر تعلق الأمر بموضوع المفقودين، فإن العراق قام بتسليم جميع الأسرى الكويتيين وغيرهم من الدول الأخرى بعد توقف العمليات الحربية مباشرة. وتعاون العراق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، واللجنة الثلاثية المعنية بمسألة المفقودين لغاية قيام الولايات المتحدة وبريطانيا بشن عدوان واسع عليه في ٦١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وهما عضوان في اللجنة الثلاثية المذكورة مما يتعذر الاستمرار في عمل هذه اللجنة، آخذين في الاعتبار أن هاتين الدولتين ليستا لديهما أي مفقود تبحثان عنه. وأن استمرارهما في اللجنة يسيس عملها بهدف استغلالها لتحقيق أهداف سياسية ولإطالة أمد الحصار الاقتصادي على العراق.

لقد أكد العراق مرارا استعداده لمواصلة البحث عن جميع المفقودين العراقيين البالغ عددهم ١ ٠٥١ مفقودا، وكذلك المفقودين الكويتيين وتحت إشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر والدول ذات العلاقة التي لديها مفقودين دون تدخل من جانب أي طرف آخر، وذلك لكون هذه المسألة ذات طبيعة إنسانية عادلة. وليس لدى العراق أي مصلحة من أي طبيعة كانت لإطالة أمد الوصول إلى حل نهائي، بل على العكس من ذلك فإن للعراق مفقودين ويهمه التعرف على مصيرهم.

السيد مامادو (أذربيجان): للأسف، إن وفد أذربيجان مضطر إلى أن يأخذ الكلمة بعد البيان المتحيز والمشوه الذي أدلى به ممثل أرمينيا. فمن المعروف جيدا أن أذربيجان تعاني منذ أكثر من ١٠ سنوات نتيجة للاعتداء الذي شنته عليها أرمينيا المجاورة لها. ونجم عن ذلك الاعتداء احتلال ٢٠ في المائة من أرضنا. وأرمينيا مسؤولة عن جرائم ضد الإنسانية ارتكبتها قواتها المسلحة خلال هذا العدوان. وقد اضطر أكثر من مليون أذربيجاني – أو واحد من كل ثمانية مقيمين – إلى العيش في ظل ظروف لا تحتمل في مخيمات لاجئين وعربات سكك حديدية وغير ذلك من المآوى المؤقتة. وفي ظل هذه الظروف، تبذل أذربيجان قصارى جهدها لتخفيف الآثار السلبية للعدوان وتلبية الاحتياجات الدنيا من الخدمات الاجتماعية لهذه المجموعة من السكان.

وعلى الرغم من المعاناة والعسر الذي تسبب فيه هذا العدوان، تعتزم حكومة أذربيجان حل هذا الصراع بطرق سلمية. ولذلك، فإن بيان أرمينيا يثير السخرية ويثبت مرة أخرى أن أرمينيا تحاول التنصل من المسؤولية عن الأفعال التي ارتكبتها.

السيد بيليغ (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): من المؤسف والمخيب للأمل أن مندوبة فلسطين قد استغلت هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة – التي تتناول مسائل وتحديات هامة جدا بالنسبة للمجتمع الدولي – للإدلاء ببيان سياسي لا محل له هنا. وكان معظم الخطاب غير ذي صلة بالمسائل التي ناقشناها هنا على مدى الأيام القليلة الماضية.

وأنا لا أعتزم الإشارة إلى الوقائع التي ذكرتها مندوبة فلسطين، وكثير منها غير صحيح، وكثير منها مفرغ من محتواه. ولكن اسمحوا لي أن أقول فقط ما يلي. إن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لن يحل هنا. ولن يحل في الأمم المتحدة في نيويورك. إنما سيحل، وأنا أؤمن بأنه سيحل قريبا، بالتفاوض، التفاوض المباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بين رئيس الوزراء يهود باراك والرئيس ياسر عرفات. ومن الواضح أنه سيتعين على الطرفين في هذه المفاوضات اتخاذ قرارات مؤلمة.

إن السبيل الوحيد لحل القضايا الفلسطينية – الإسرائيلية هو المفاوضات المباشرة بشأن العمالة والأعمال والصحة والمسائل الأخرى. وأحث شريكي الفلسطيني في مسيرة السلام هذه أن يعمل بشكل ثنائي، وأن يعمل معنا. وأنا واثق ومؤمن بأننا سنتفق على تسوية لصراعنا تكون مرضية للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء، وسنسجل خطوة أخرى في عملية السلام في الشرق الأوسط، وسنسعى إلى تحقيق السلام والرخاء والرفاه لمنطقتنا.

السيد العسكر (الكويت): بود وفدي أن يعقب على ما ذكره ممثل العراق.

سيدي الرئيس، إن قضية الأسرى الكويتيين والمسجونين لدى النظام العراقي ليس وليدة هذه الساعة بل تعود إلى عشرة سنوات مضت حينما أقدم النظام العراقي في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ بغزو واحتلال وضم دولة الكويت في سابقة لم يشهدها التاريخ المعاصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

نحن نتحدث عن مأساة ثانية، مأساة أن يظل أكثر من ٦٠٠ كويتي وغيرهم في مراكز اعتقال في العراق لا يعرف عنهم أي معلومات منذ تحرير بلادي في أواخر فبراير ١٩٩١.

إن ما ذكره ممثل العراق لا يعدو أن يكون سوى مجرد ادعاءات دأب على ترديدها طوال السنوات الماضية. فنحن لا نتحدث عن أسلحة دمار شامل ولا نتحدث عن أسلحة استخدمت ضد الجيران أو ضد الشعوب. نحن نتحدث عن أشخاص أو أناس أبرياء اختطفوا عنوة من شوارع الكويت ومساجدها ومنازلها إبان الاحتلال العراقي الغاشم. وإذا كان العراق جادا في إيجاد حلا لهذه المسألة الإنسانية البحتة فليعدل عن قراره بمقاطعة اجتماعات اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية التي ستجري تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والتي كان آخرها الاجتماع الذي عقد في جنيف في الأسبوع الماضي.

إن إنكار وجود أسرى كويتيين لديه مقولة لا يمكن الأخذ بها. فلقد تعلمنا من تجاربنا السابقة وخبراتنا في التعامل مع هذا النظام بأنه لا يمكن الوثوق وبما يدعيه لأنه دائم التنصل من أي التزامات. فالعراق، بموجب انضمامه إلى ميثاق الأمم المتحدة وإلى الصكوك الدولية الأخرى المعنية بهذا الشأن، وأخص بالذكر القانون الإنساني الدولي، وقبوله

لقـــراري مجلـــس الأمـــن رقـــم ٦٨٦ (١٩٩١) و ٧٨٦ (١٩٩١)، فهو ملزم باحترام هذه الصكوك، وملزم أيضا بتنفيذ الإرادة الدولية المتمثلة في قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات لجنة حقوق الإنسان التي تطالب على الدوام بإعادة جميع الرعايا الكويتيين وغيرهم إلى أوطانهم والكشف عن مصير من تم إلقاء القبض عليهم خلال احتلاله دولة الكويت.

إن تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ٤١ من القرار ٤٨٢١ (٩٩٩١)، الوارد في الوثيقة (S/2000/327)، تطالب العراق بالإفراج فورا، وتحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن جميع رعايا الكويت وغيرهم، وأن يعيد رفات من توفى منهم، وأن يجري كل التعاون اللازم مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إلا أن ذلك لم يتحقق. إننا نطالب المجتمع الدولي خلال هذا الاجتماع بالضغط المستمر على العراق لإطلاق سراح الأسرى الكويتيين وغيرهم وبالكشف عن مصيرهم. إنه التزام أخلاقي وإنساني قبل أن يكون التزاما سياسيا.

السيد غاديه (فلسطين): أود أن أؤكد بأن كلمة فلسطين كانت منسجمة تماما مع معاناة الشعب الفلسطيني اليومية وعبر التاريخ، والذي لا يزال يقبع تحت الاحتلال الإسرائيلي ولأكثر من ثلث قرن. وفي الحقيقة إن ما قيل في هذه الكلمة لا يشكل إلا جزءا بسيطا من الواقع القائم في بلادنا، والذي تمارس فيه إسرائيل كل أوجه التعسف السياسي والاقتصادي والعسكري اليومي في مواجهة شعبنا الفلسطيني.

وأود أن أضيف بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة ولكافة المؤسسات الدولية دورا أساسيا في حل هذه المشكلة بيننا وبين الإسرائيليين في إطار المفاوضات الثنائية، وفي إطار المفاوضات المتعددة، وبإشراف دولي حيث أن الاتفاقات التي عقدت بيننا وبين إسرائيل لم تتم بشكل ثنائي فقط وإنما بإشراف دولي حقيقي.

إن المشكلة الأساسية التي نواجهها هي العقلية العسكرية الاحتلالية الإسرائيلية التي لا ترغب في تطبيق قرارات الشرعية الدولية مما يتطلب دورا لهيئات الأمم المتحدة في تحقيق ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تطبق الآن قاعدة الخمس دقائق.

السيد الحميمدي (العراق): إن كلمة العراق ستكون موجزة جدا. إننا نود إثبات حقائق أساسية فيما يتعلق بموضوع المفقودين.

ابتداء، يتفق وفدي ما قاله وفد الكويت على أن هذه القضية هي قضية إنسانية، ولكنه يختلف عنه من ناحية أخرى لأن النظام الكويتي دأب باستمرار على تسييس هذا الموضوع لاعتبارات كثيرة، في مقدمتها العمل على استمرار وإطالة أمد الحصار.

في كل الحروب، كما هو معروف، من مخلفاتها المأساوية هي قضية المفقودين. نحن في العراق لدينا مفقودين، وما لدينا من مفقودين هم ضعف ما يدعيه وفد النظام الكويتي. ونحن حريصون على أن يعالج هذا الموضوع في إطاره الصحيح وبأسرع وقت ممكن.

نعم نحن توقفنا عن التعامل مع اللجنة الثلاثية، ولكن لماذا توقفنا؟ الجواب لأن هناك أطراف في اللجنة الثلاثية شنت عدوانا عسكريا لمدة أربعة أيام راح ضحيته أكثر من ٥٠٠ قتيل مدني، إضافة إلى أكثر من ١٠٠٠ جريح، مع ضياع الممتلكات ودمار البنى التحتية. فهل يعقل يا سيدي الرئيس أن نأتي مرة ثانية لنجتمع مع الدول التي شنت علينا العدوان، والتي ليس لديها أصلا مفقودين لنحل مشكلة مفقودين؟ كلا.

نحن نقول، وأنا هنا باسم العراق، نحن مستعدون من الآن للدخول في أي نوع من التفاوض مع أي لجنة ذات علاقة وفي إطار اللجنة الدولية للصليب الأحمر للتعامل مع هذا الموضوع الإنساني. ولكن نجلس مع دول لها مفقودون أو تدعي أن لها مفقودين، إما أن تكون في هذه اللجنة دول ليس لها مفقودون وتعمل على إطالة أمد الحصار واستغلال هذا الوضع لقضايا سياسية تهدف بالأساس إلى المس بقيادة العراق وتشويه سمعة العراق واعتبار هذا الموضوع موضوعا سياسيا.

السيد بيليغ (اسرائيل) (تكلم بالانكليزية): إني واثق من أن الممثلة الفلسطينية تعلم أن ٩٩ في المائة من الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وغزة يعيشون الآن تحت سيطرة السلطة الفلسطينية. ولا شك أن وزارتها في السلطة الفلسطينية هي التي ينبغي أن تتصدى لمشاكلهم وشواغلهم الاجتماعية. وأعتقد بصراحة أن الوقت قد حان لكي تنظر السلطة الفلسطينية في داخلها بدلا من التشكي دائما للمجتمع الدولي ومحاولة استصدار قرارات تدين إسرائيل، وأن تتساءل عن سير الأمور داخل السلطة الفلسطينية، وعن الحكم الصالح، وعن الشفافية، وعن حقوق الإنسان.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالتشديد والتأكيد مجددا على أن إسرائيل على استعداد للتعاون مع السلطة الفلسطينية؛ وأنها على استعداد لتقديم المساعدة للسلطة الفلسطينية في جميع المجالات الممكنة لأننا نعتقد أن هناك علاقة ترابطية بين الازدهار الاقتصادي، والازدهار السياسي، والاستقرار السياسي وجميع هذه المجالات الثلاثة تهمنا.

السيد العسكر (الكويت): للأسف الشديد، مرة أخرى نستمع من ممثل النظام العراقي لادعاءات مغلوطة بعيدة عن الحقائق. لقد ذكر أنه يختلف عنا. وهذا صحيح. نحن لسنا كالعراقيين ولسنا كالنظام العراقي في أسلوبه في التعامل سواء مع الدول أو مع الأفراد. لقد ذكر أنه تعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وهذا ليس صحيحا وهذا مثبت ومسجل في كل الوثائق. لقد ادعى بأننا نحن من يسيس القضية، وها هو اعترف الآن أنه لن يحضر اجتماعات اللجنة الثلاثية طالما الولايات المتحدة وبريطانيا ستشاركان في هذه الاجتماعات. لقد ذكر أن الأسرى العراقيين لدينا ضعف عدد الأسرى الكويتيين. هذا موضوع إنساني، الموضوع ليس بالأرقام الآلاف أو الملايين أو عشرات أو مئات، إن هذا موضوع إنساني. هناك عائلات أسرى بانتظار أبنائهم وأعضائهم وأحبائهم.

ذكر أيضا أن من مخلفات الحروب أن ينتج موضوع الأسرى. صحيح، فليسأل نفسه من قام بهذه الحرب، من غزا الكويت، من المسؤول عن معاملة المدنيين وغير المدنيين في أوقات الحرب. أليس العراق طرفا في اتفاقيات جنيف الأربع، أليس ملزما باحترام هذه الاتفاقيات وتنفيذها، سواء الخاص منها بمعاملة المدنيين أثناء الحروب وأثناء الاحتلال، أو تلك المتعلقة بإعادة الأسرى بعد انتهاء العمليات الحربية.

لن أتكلم عن سجل العراق الحافل في مجال حقوق الإنسان، وهذا معروف وموثق، والسيدات والسادة الموجودون في هذه القاعة على علم بهذا الموضوع. لقد مارس النظام العراقي أثناء احتلاله لبلادي لمدة سبعة شهور أصناف من الأساليب والممارسات اللاإنسانية ضد شعبي، وها هو يستمر في ذات النهج ولن يتغير أبدا.

كل ما أطالب به هو إلزام العراق وإرغامه على الامتثال الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن، ونعتقد أن هذا الامتثال بهذا الالتزام سوف يحل كثيرا من هذه المشاكل.

السيد غاديه (فلسطين): لن آخذ من وقتكم كثيرا. ولكن مندوب إسرائيل يعلم أيضا أن ٩٩ في المائة من

الشعب الفلسطيني يخضع للسيطرة المدنية الفلسطينية وليس للسيادة الوطنية الفلسطينية. وتستطيع القوى العسكرية والأمنية الإسرائيلية أن تداهم بيوت ومنازل أكثر من ٠٧ في المائة من أبناء الشعب الفلسطيني. كما يعلم مندوب إسرائيل إنني كفلسطيني بحاجة إلى تصريح عندما أريد التنقل من الضفة الغربية إلى غزة وبالعكس، وأنني ممنوع مطلقا من زيارة القدس، وأنني إذا أردت أن أغادر فلسطين إلى الخارج يجب على أن آخذ الموافقة الإسرائيلية وإلا سيجب علي أن أظل قابعا في فلسطين.

إن مندوب إسرائيل يعلم جيدا أن الأسرى الفلسطينيين الآلاف لا يزالون يقبعون في السجون. إن مندوب إسرائيل يعلم أن الاحتلال العسكري كان يفترض أن يكون قد انحصر وانسحب من ٠٩ في المائة من الأراضي الفلسطينية، ولكن في حقيقة الأمر لم ينسحب أكثر من ٠٢ في المائة من الأراضي الفلسطينية حتى هذه اللحظة. إن مندوب إسرائيل يعرف بأن الممر الآمن الشمالي لم يفتح بعد. ومندوب إسرائيل يعرف أنه لا حرية لحركة البضائع بين فلسطين وخارجها استيرادا وتصديرا. فكيف يمكن أن تحل وزارة الشؤون الاجتماعية مشاكل الفلسطينيين في ظل هكذا وضع اقتصادي سياسي أمني معقد ولا نريد من مندوب إسرائيل أن يعلِّم السلطة الفلسطينية الشفافية والديمقراطية، فنحن نعلم أن في إسرائيل إشكاليات من هذا الطراز. وإذا كانت إسرائيل تفتخر بأنها ديمقراطية فكيف يمكن أن تكون عنصرية بالنسبة لشعب آخر.

رفعت الجلسة الساعة ٠٣/٨١.